الأربعون النووية

للإمام العلامة المجتهد

محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي

المتوفى سنة ٦٧٦ هـ

تحقيق وتعليق

خالد بن ضاهر الشافعي

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

بتمويل الإدارة العامة للأوقاف

إدارة الشؤون الإسلامية

دولة قطر

مقدمة إدارة الشؤون الإسلامية لكتاب الأربعين النووية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛ أما بعد، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ـ وقد وفقها الله لأن تضرب بسهم في نشر الكتب النافعة للأمة ـ لَتحمد الله سبحانه وتعالى على أن ما أصدرته قد نال الرضا والقبول من أهل العلم.

والمتابع لحركة النَّشر العلمي لا يخفى عليه جهود دولة قطر في خدمة العلوم الشرعية ورفد المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب القديمة والمعاصرة؛ وذلك منذ ما يزيد على تسعة عقود، عندما وجه الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر آنذاك بطباعة كتابي (الفروع) و(تصحيح الفروع)، سنة ١٣٤٥هـ، وكان المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني رحمه الله تعالى قد سن تلك السنة من قبل.

وما الجهود التي تبذلها الوزارة إلا امتداد لذلك النهج وسير على تلك المحجة التي عُرفت بها دولة قطر.

ومنذ هذه الانطلاقة المباركة يسَّر الله جلَّ وعلا للوزارة إخراج مجموعة من أمَّات كتب التراث والدراسات المعاصرة المتميزة في فنون مختلفة.

ويسرنا أن نقدم كتاب (الأربعين) للإمام يحيى بن شرف النووي

ت ٦٧٦هـ، وهو من أشهر المتون الحديثية المختصرة التي استفاد منها المتعلمون، لما ألقى الله تعالى عليه من القبول، ولما وفق له المؤلف رحمه الله تعالى من جودة الاختيار، حيث جاءت أحاديثه كلها جامعة لأصول الدين وأمهات الأحكام، صحيحة السند والمتن، لم يخرج منها عن الصحيحين والسنن إلا القليل، وقد اعتمد المحقق في إعادة طباعة الكتاب على نسختين خطيتين عتيقتين إحداهما نسخت من نسخة بخط المؤلف.

وقد حظيت هذه الطبعة بمزيد من المراجعة والتدقيق بإدارة الشؤون الإسلامية.

والحمد لله على توفيقه ونسأله المزيد من فضله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة الشؤون الإسلامية

المُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، خالق السماوات السبع والأرضين، الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله، الصادق الأمين؛ وبعدُ:

فإن كتاب الأربعين النووية؛ للإمام محيي الدين النووي رَحِمَهُ اللَّهُ مما عمَّ خيرُه وكثر نفعُه بين أهل العلم وطلبته؛ لِمَا تَميّز بأنه جمع مباني الإسلام وقواعد الأحكام من الأحاديث المختارة، والذي كان لبنته مجالس ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ لتدريس الأحاديث الكلية التي يدور عليها علم الشريعة، فجعلها ستةً وعشرين حديثًا، فنظر فيها الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ فزادها ستة عشر حديثًا، فصارت الأحاديث التي اختارها النووي اثنين وأربعين حديثًا، فسميت الأربعين النووية تجوزًا.

وقد سألني مَن لا تسعني مخالفتُه، ولاح لي صدقُه، وعظم عليَّ حقُّه من الإخوان المحبين: أن أُخرج متن الأربعين إخراجًا يتناسب مع جلالة قدر المتن ومؤلفه؛ وذلك لحاجة طلبة العلم المبتدئين إليه؛ فأجبته إلى ذلك.

وقد طُبعَ هذا المتن طبعات كثيرة، أكثرها طبعات تجارية ليست تامة، وأفضلُ هذه الطبعات طبعة دار المنهاج والذي اعتمدتها مع النسختين الخطِّيَّتين، وسميتها في الحاشية بـ(المطبوع)، فأينما تجد في

الحاشية (في المطبوع)، أو (ليست في المطبوع)، أو (من المطبوع) فمرادي نسخة دار المنهاج.

وأشكر الله العلي العظيم أن يسَّر مقابلته وتصحيحه، والتعليق عليه وتخريج أحاديثه ـ حسب الطاقة ـ، وأن شرفني بخدمة هذا المتن ومؤلفه، وأسأله سبحانه أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل والسر والعلن، وأن يجعله في ميزان حسناتي ومؤلفه ومَنْ كتبه، ومن اطَّلع عليه وقرأه، ومن ساهم في نشره وتوزيعه، وأن يعم بنفعه جميع المسلمين، الأحياء منهم والأموات، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأن يغفر لي ولوالديَّ ولمشايخنا، وأن يصلح لنا النِّيات والذُّريَّات، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمدٍ وعلى آلِه الطَّيِّبين وأزواجِه أمهات المؤمنين، سائلًا المولى تبَارك وتعالى التَّوفيقَ والسدادَ، وحسنَ المقصد، والله من وراء القصد.

النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب المبارك على نسختين خطِّيَّتين كاملتين، ونسخة اقتصرت فقط على ضبط ألفاظ الأربعين؛ للإمام النووي، وحاشيتن على شرحها:

بيانات النسختين الخطِّيَّتين:

النسخة الأولى: وهذه النسخة جعلتها أصلًا، وهي عن مكتبة الملك سعود، قسم المخطوطات، تحت رقم (٥٥٢١، ف١٦٣١/ ٩)، ضمن مجموع (ق ـ ١٦) به ثلاث نسخ خطيَّة، أولها الأربعون النووية، خطها نسخ معتاد، وهي تامة، وعدد أوراقها: (٣٥)، ومسطرتها (١٦) سطرًا، والظاهر أن هذه النسخة كتبت في حياة المصنف؛ نسخت من نسخة بخطِّ المصنف؛ لقوله في آخرها على حاشيتها: (قال مؤلفه الشيخ العالم العامل الحافظ الضابط المتقن المحقق محيي الدين يحيى النواوي ـ عفا الله عنه ـ: فرغت منه ليلة الخميس التاسع والعشرون من جماد الأولى سنة ثمان وستين وستمائة)، ورمزت لها بالرمز (س)، أو بالأصل.

النسخة الثانية: وهي عن المكتبة الأزهرية، بخطٍّ نسخي جميل، عدد لوحاتها (١٧) لوحة، ومسطرتها (١٣) سطرًا، عليها حواش في أطرافها، ورمزت لها بالرمز (ز)

نسخة ضبط الغريب: وهي نسخة أيضًا عن المكتبة الأزهرية، بخط نسخي معتاد، وعدد لوحاتها (٣)، ومسطرتها (٢٧) سطرًا، ورمزت لها بالرمز (ز٢).

بيانات الحاشيتين:

نسخة حاشية المدابغي: وهي عن مكتبة جامعة محمد بن سعود الإسلامية، تحت رقم (٥٣٨٢)، وعدد أوراقها (١٢٠) ورقة، ومسطرتها (٢٣) تقريبًا.

نسخة حاشية النبراوي: وهي عن نسخة حجرية قديمة مصورة، ووضعت نموذجًا منها.

نماذج النسخ الخطيَّة:

نموذج من نسخة مكتبة جامعة محمد بن سعود والمرموز لها بالرمز (س)

نموذج من آخر لوحة من النسخة (س)

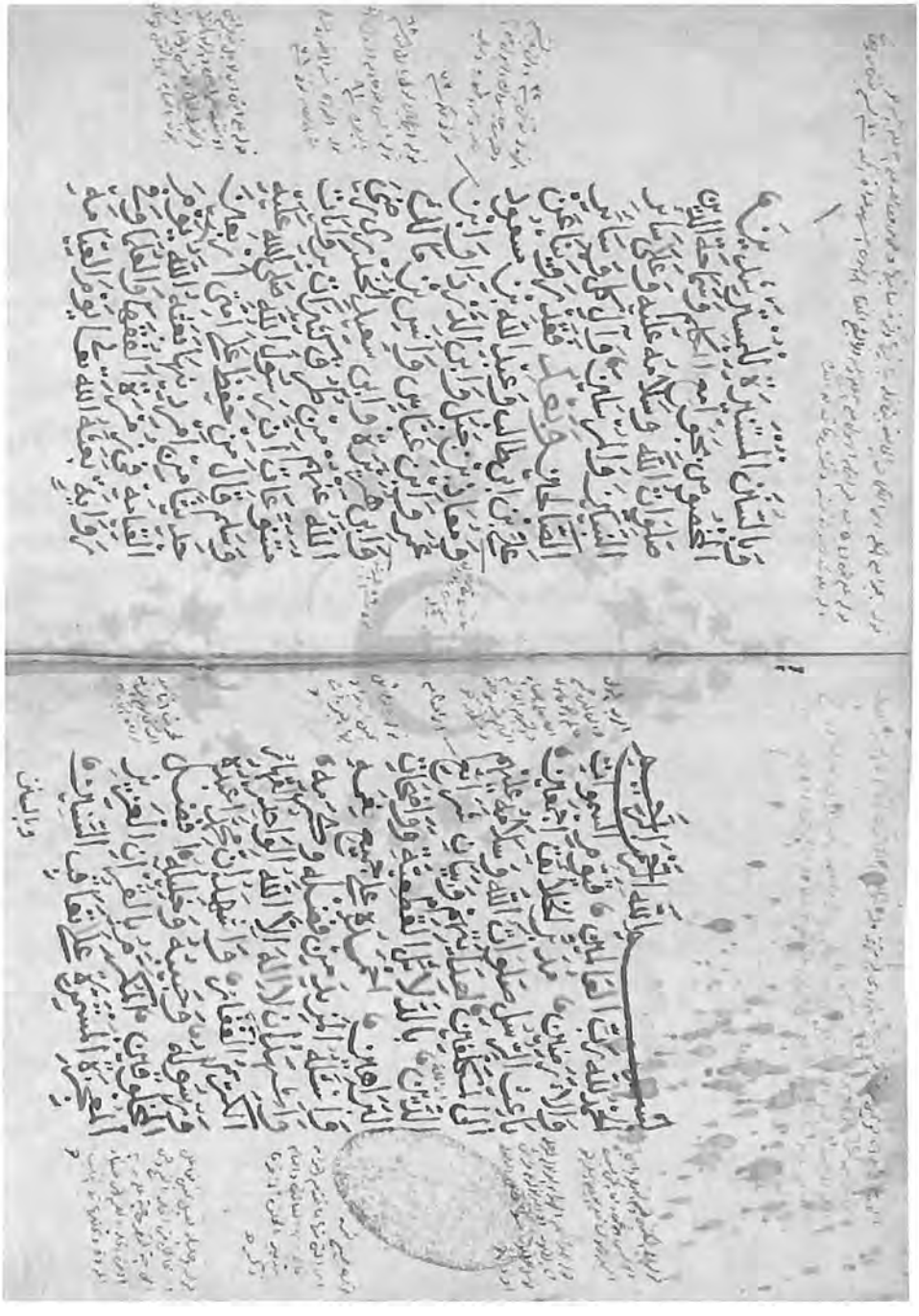

نموذج من النسخة الأزهرية والمرموز لها بالرمز (ز)

نموذج آخر من النسخة الأزهرية والمرموز لها بالرمز (ز)

نسخة شرح الغريب؛ للإمام النووي:

نموذج من النسخة الأزهرية الثانية والمرموز لها بـ (ز٢)

نموذج آخر لوحة من النسخة (ز٢)

نموذج من حاشية المدابغي على شرح الفتح المبين:

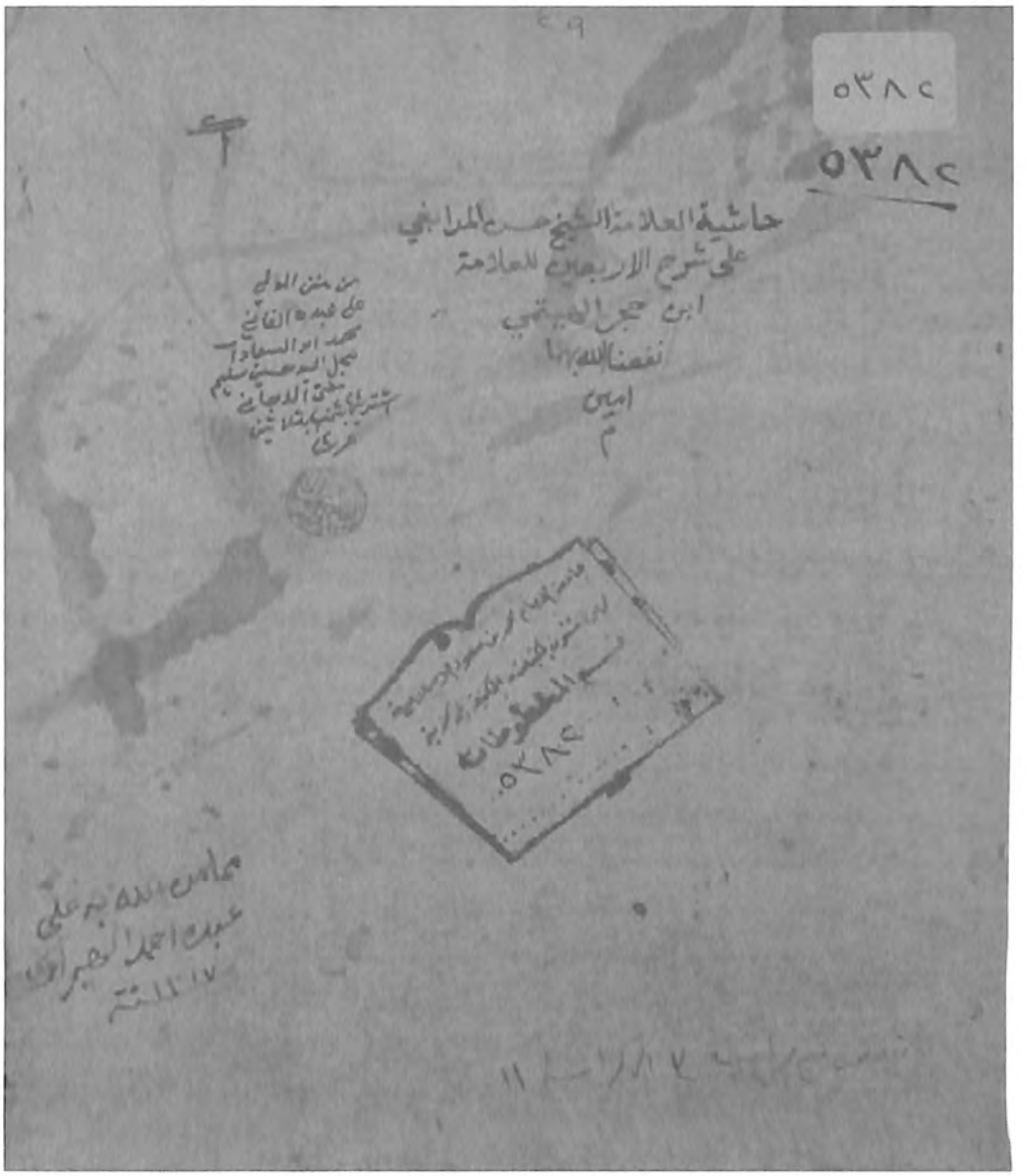

نموذج من حاشية المدابغي

نموذج آخر لحاشية المدابغي

نموذج من حاشية النبراوي:

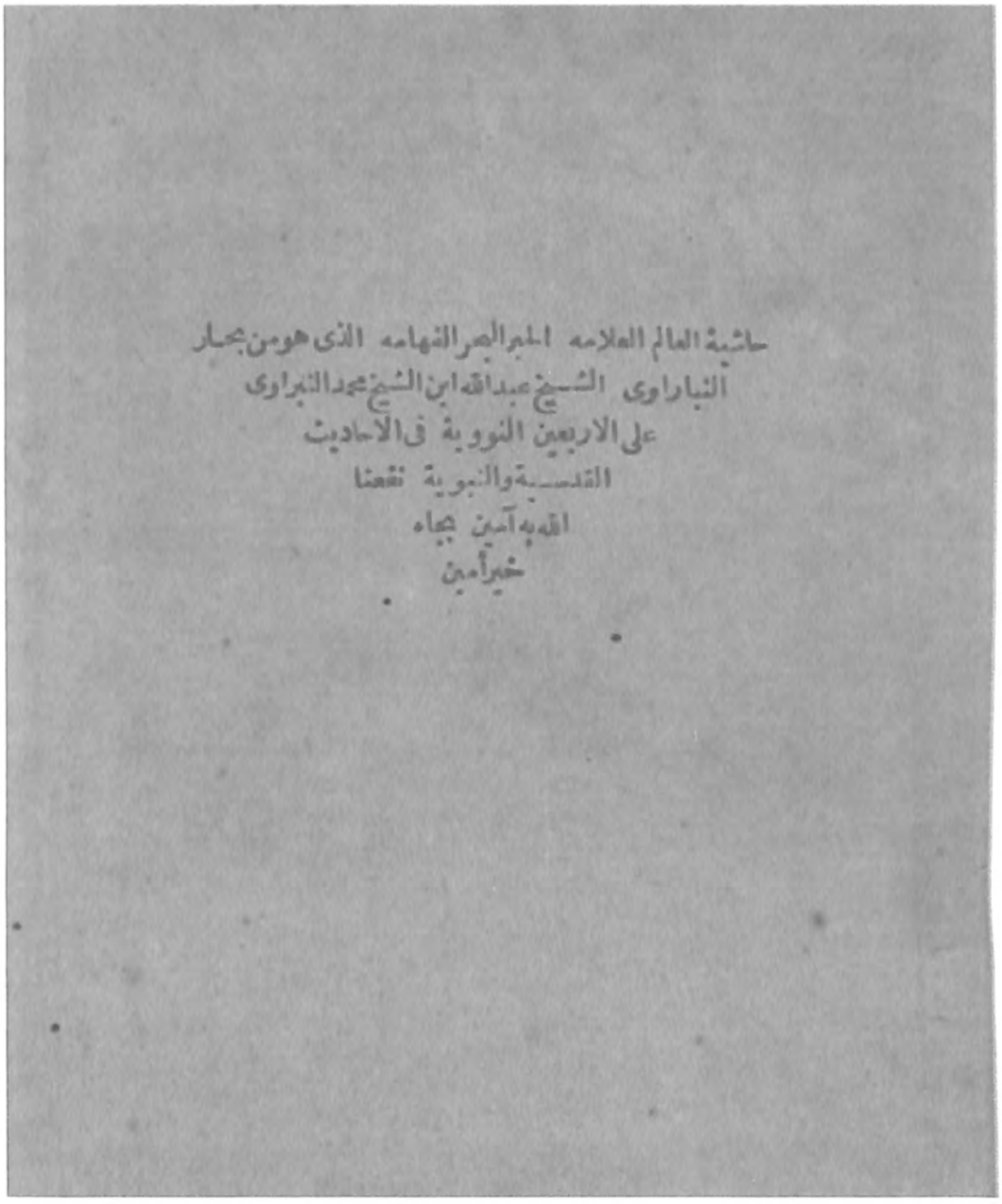
حاشية العالم العلامه الحبر البحر الفهامه الذى هو من بحار
النباراوى الشيخ عبدالله ابن الشيخ محمد النبراوى
على الاربعين النووية فى الاحاديث
القدسية والنبوية نفعنا
الله به آمين بجاه
خير أمين

نموذج آخر من حاشية النبراوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفق لحمل الحديث من اصطفاه من الانام وهدى من ارتضاه لفهم ما فيه من الاحكام وبعث في الناس رسولا من انفسهم أنفسهم عرباً وجسما وأرجحهم عقلا وحلما وأوفرهم علما وفهما زكاه وحاز جسما وحاشاه عيبا ووصما وآتاه جوامع الكلم وبدائع الحكم فهو لسان الحجة البالغة القاطعة للباطل والصادعة الدامغة طريق الضلالة لكل مكروب وداثرة الامان التي من دخلها لا تربه بما الخطوب المأخوذ له من النبيين العهد والميثاق فهو الرئيس الاعظم لعامة الخلق بالاطلاق الذي شرعه لكل شرع أساس وأمنه خير امة أخرجت للناس صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين بذلوا نفوسهم في نقل جوامع أقواله وفرائد أحواله الينا ليأمنوا من غوائل المحن ومضرات الفتن علينا فكانوا سببا لتلألؤ غرة الحق واشراق وجه الدين واضمحلال دجى الباطل ولمعان نور اليقين أما بعد فيقول العبد الضعيف كثير المساوى عبد الله ابن الشيخ محمد الشافعي النبراوي قد سألني بعض الاخوان أصلح الله لي ولهم الحال والشان ان اكتب حاشية على الاربعين التي خرجها ولي الله العلامة محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النواوي قدس الله روحه ونور ضريحه وعلى من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم مشتملة على ابلغ المعاني واحكم المباني حتى انه وصف أكثرها بأن عليه مدار الاسلام وابتنا الاحكام فلما كانت متصفة بما ذكر مع ان أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم وأولى ما انفقت فيه نفائس الاعمار وصرفت اليه جواهر الافكار واستعملت فيه الاسماع والابصار حديث رسول الله سيد كل مختار أجبته لذلك وان كنت لست أهلا لما هنالك الا انه قد اطمعني ما قد وقع في صنع اللطيف الخبير من اظهار العجب العجاب على يد الضعيف الحقير ولقد سليت

نفسي

ولتربه كذا بخط مؤلفه
تب اللغة التي بأيدينا راعه
روحه ورقوعه افزعه تأمل

منهج العمل في كتاب الأربعين النووية:

ويتلخص ذلك في النقاط التالية:

١ ـ قمت بنسخ نسخة الأصل وهي التي رمزت لها بالرمز (س)، وفق القواعد الإملائية الحديثة، ثم قابلتها على نسخة الأزهرية المرموز لها بالرمز (ز)، والرمز (ز٢)، وكذلك النسخة المطبوعة بدار المنهاج، ونبَّهت على الفروق بينها وبين نسخة الأصل، ووضعت الزيادات في المتن بين معقوفين مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

٢ ـ عزوت الآيات القرآنية الكريمة لمواضعها من المصحف الشريف.

٣ ـ عزوت الأحاديث للمصادر التي ذكرها المصنف ولم أزد عليه إلا لحاجة.

٤ ـ وثَّقت النقول التي ذكرها المؤلف في بيان غريب الألفاظ من مصادرها.

٥ ـ شرحت بعض المصطلحات التي ذكرها المؤلف.

٦ ـ عرَّفت ببعض الأعلام غير المشهورين ممن ورد ذكرهم في الأربعين.

٧ ـ اعتنيت بضبط الأسماء والألفاظ، من الكتب التي سأذكرها فيما يلي.

٨ ـ نسَّقت فقرات الكتاب، ووضعت علامات الترقيم المناسبة، فأبرزت نَصّ الحديث ليسهل الوقوف عليه.

٩ ـ وضعت فهارس للموضوعات.

الكتب التي استعنت بها في التحقيق:

- شرح النووي على صحيح مسلم.
- تهذيب الأسماء واللغات للمصنف.
- فتح الباري؛ لابن حجر العسقلاني.
- شرح العيني على صحيح البخاري.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح.
- شرح ابن دقيق العيد على الأربعين النووية.
- شرح ابن جماعة على الأربعين النووية، المسمى بالتبيين في شرح الأربعين النووية.
- المعين على تفهُّم الأربعين النووية؛ لابن الملقن.
- الفتح المبين بشرح الأربعين؛ لابن حجر الهيتمي.
- حاشية المدابغي على الفتح المبين.
- حاشية النبراوي على شرح الأربعين النووية.
- حاشية الفشني على شرح الأربعين.

بذلت قصارى جهدي في إخراج هذا الكتاب، فما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وما كان من توفيق فمن الله ﷻ وحده، وأسأل الله ﷻ أن يجعله في ميزان حسناتي، آمين.

وكتبه/ خالد بن ضاهر الشافعي

ترجمة الإمام النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

اسْمُهُ: هو شيخ الإسلام الإمام الحافظ يحيى بن شرف بن مُرِّيِّ بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزام، الدمشقي الشافعي المذهب، كان رَأْسًا فيه، من العلماء العاملين، والأئمة الراسخين، والزهاد المشهورين.

نسبته: «النَّوَوِيُّ» إلى نَوَى، وهي قاعِدة الجولان من أرْضِ حُوران من أعمال دمشق، فهو الدمشقي أيضًا؛ لأنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ أقام بدمشق نحوًا من ثمانٍ وعشرين سنة[1]، فهو النَّوَوِيُّ مولدًا، والدمشقيُّ إقامةً، والشافعي مذهبًا، والحزامي قبيلة، والسني مُعتَقَدًا.

لقَبُه: لُقِّب بمحيي الدين - مع كراهته له[2] - لأنَّ تلك الألقاب كانت مُتداوَلة في عصره، ومع ذلك كان يَكرَه ذلك اللقب.

كنيته: أبو زكريَّا، مع أنَّه من العُلَماء العزَّاب، الذين آثَرُوا العلم على الزواج؛ وإنما كُنِّي؛ لأنَّ ذلِكَ مِنَ السُّنَّة، وهو أن يكنى المسلم ولو لم يتزوَّج، أو لم يولد له، أو حتى لو كان صغيرًا، وقد قالتِ السيدة عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا للنبيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، كُلُّ نِسَائِكَ لَهَا كُنْيَةٌ

---

(١) المنهل العذب الرَّوِي؛ للإمام السَّخاوِي، (ص: ٣).

(٢) قال اللَّخْمِيُّ: وصحَّ عنه أنَّه قال: لا أجعل في حلٍّ مَن لقَّبني محيي الدين؛ المصدر السابق.

غيْرِي، فقَالَ لَها رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اكْتَنِي أَنْتِ أُمَّ عَبْدِ اللهِ**»، فكان يُقالُ لها: أُمُّ عَبْدِ اللهِ حَتَّى مَاتَتْ، وَلَمْ تَلِدْ قَطُّ[(١)].

يعني: ابْنَ الزُّبير ابْنَ أُخْتِهَا أسماء رضِي الله عنهم.

البيئة التي نشَأ فيها: نشَأ تحت كنف والده، وكان مستورَ الحال؛ فكان يعمل في دكان أبيه مدَّة، وكان الأطفالُ يُكْرِهُونَهُ علَى اللَّعِب معهم، وهو يهرب منهم ويبكي ويقرأ القرآن الكريم، فرآه الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي رَحِمَهُ اللَّهُ وكان من صالحي زمانهِ، وهو على هذه الحالة، فقال للذي يعلِّمه القرآن الكريم وأوصاه به وقال له: هذا الصبي يُرجَى أن يكون أعلم أهلِ زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به، فقال له الْمعلِّم: مُنَجِّم أنت؟! فقال: لا؛ وإنما أنطقني الله تعالى بذلك، فذكَر ذلك لوالده، فحَرَصَ عليه إلى أنْ ختَم القرآن الكريم وقد ناهَز الاحتلام.

ثم قَدِمَ به أبوه إلى دمشق، وكانت مَحَطَّ العُلَماء وطلبة العلم، وكان عمره تسع عشرَة سنة، فسَكَن المدرسة الرواحِيَّة، وقد قال الإمام النَّوَوِيُّ نفسه: «وبقيت نحو سنتين لا أضع جنبي بالأرض، وأتقوَّت بجِرَاية[(٢)] المدرسة»[(٣)].

دراسته وهو صغير: ذكَر الإمام ابن العطار، وهو التلميذ النجيب

---

(١) أخرَجَه الإمام أحمد في مسنده برقم (٢٥١٨١)، وصحَّحه الشيخ الألباني في الصحيحة (١/ ٢٥٥).

(٢) قوت المدرسة؛ كخبز وغيره.

(٣) انظر: الدليل الشافي على المنهل الصافي (٢/ ٧٧٥ ـ ٧٧٦).

للإمام النَّوَوِيِّ ـ أنَّ شيخه حكَى له عن نفسه أنه كان يقرأ كل يوم اثني عشر دَرْسًا عَلَى مشايخه شرحًا وتصحيحًا.

وقال: وكنت أعلِّق جميع ما يتعلَّق بها من شَرْح مُشْكِلٍ، ووضوح عبارة، وضبط لغة، وبارك الله تعالى لي في وقتي[1].

ثم إنَّه أراد تعلُّم المنطق فأظلَم قلبه، فترَكَه رَحِمَهُ اللَّهُ.

حرصه على وقته: كان الإمام النَّوَوِيُّ لا يضيع وقتًا لا في ليلٍ ولا في نهار، حتى إنَّه في ذهابه في الطريق وإيابه يشتَغِل في تكرار محفوظاته أو مطالعة، ثم أدَّى فريضة الحج مع والده، وكان عمره لم يتجاوَز اثنين وعشرين عامًا.

عبادته: الإمام النَّوَوِيُّ من العُلَماء الذين آثَرُوا العلم والعبادة؛ فكان رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرَ العِبادة من الصلاة والصوم والذِّكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإفادة والتعليم والتأليف.

زهده وورعه: اشتُهِر رَحِمَهُ اللَّهُ بالزهد والتقوى والورع، وصَفَه كلُّ مَن رآه بأنَّه زاهد في الدنيا، مُقبِل على الآخرة، كثير التحرِّي والانجماح عن الناس، وكان يصوم الدهر، ولا يجمع بين إدامين، وكان لا يأكل من فاكهة دمشق؛ لأنها كثيرة الأوقاف لِمَن هو تحت الحَجْر شرعًا، وكان يقبَل من الفقير ويردُّ الغني، ولَمَّا جاء المرسوم السلطاني بوُجُوب الإنفاق على الجند ذهَب الناس إلى الإمام النَّوَوِيِّ وشَكَوْا إليه، فأرسَل رسالةً إلى السلطان ابتدَأَها ببيان حقِّ الراعي والرعية، ثم حثَّه على الالتِزام بالشريعة، ونهاه عن هذا الفعل، فغَضِب السلطان

---

(١) انظر: الدليل الشافي على المنهل الصافي (٢/ ٧٧٥ ـ ٧٧٦)، والبداية والنهاية (١٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٥٤).

وأمَر المسؤولين أن يعزلوا هذا الشيخ ويمنعوه راتبه، فتلطَّفوا له قائلين له: إنَّه لا يَتعاطَى راتبًا، وليس له منصب.

صفته: كان أسمرَ، كثَّ اللحية، رَبْعَةً، مَهِيبًا، قليل الضحك، عديم اللعب، يقول الحق ولا يخشى في الله تعالى لومة لائم، وفي بحثه مع الفُقَهاء تعلوه السكينة.

شيوخه:

أَوَّلًا: شيوخه في الفقه:

١ ـ عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري، تاج الدين، عُرف بالفِرْكاح، توفي سنة (٦٩٠هـ).

٢ ـ إسحاق بن أحمد المغربي، الكمال أبو إبراهيم، محدّث المدرسة الرواحيّة، توفي سنة (٦٥٠هـ).

٣ ـ عبد الرحمن بن نوح بن محمد بن إبراهيم بن موسى المقدسي ثم الدمشقي، أبو محمد، مفتي دمشق، توفي سنة (٦٥٤هـ).

٤ ـ سلَّار بن الحسن الإربلي، ثم الحلبي، ثم الدمشقي، إمام المذهب الشافعي في عصره، توفي سنة (٦٧٠هـ).

ثانيًا: شيوخه في الحديث:

١ ـ إبراهيم بن عيسى المرادي، الأندلسي، ثم المصري، ثم الدمشقي، الإمام الحافظ، توفي سنة (٦٦٨هـ).

٢ ـ خالد بن يوسف بن سعد النابلسي، أبو البقاء، زين الدين، الإمام المفيد المحدّث الحافظ، توفي سنة (٦٦٣هـ).

٣ ـ عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن الأنصاري، الحموي، الشافعي، شيخ الشيوخ، توفي سنة (٦٦٢هـ).

٤ ـ عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قُدامة المقدسي، أبو الفرج، من أئمة الحديث في عصره، توفي سنة (٦٨٢هـ).

٥ ـ عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الحرستاني، أبو الفضائل، عماد الدين، قاضي القضاة، وخطيب دمشق. توفي سنة (٦٦٢هـ).

٦ ـ إسماعيل بن أبي إسحاق إبراهيم بن أبي اليُسْر التنوخي، أبو محمد تقي الدين، كبير المحدّثين ومسندهم، توفي سنة (٦٧٢هـ).

٧ ـ عبد الرحمن بن سالم بن يحيى الأنباري، ثم الدمشقي الحنبلي، المفتي، جمال الدين. توفي سنة (٦٦١هـ).

ثالثًا: شيوخه في علم الأصول:

أما علم الأصول، فقرأه على جماعة، أشهرهم: عمر بن بندار بن عمر بن علي بن محمد التفليسي الشافعي، أبو الفتح، توفي سنة (٦٧٢هـ).

رابعًا: شيوخه في النحو واللغة:

وأمَّا في النحو واللغة، فقرأ على: الشيخ أحمد بن سالم المصري النحوي اللغوي، أبي العباس، توفي سنة (٦٦٤هـ)، والفخر المالكي.

مسموعاته: سمع سنن النسائي، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد بن حنبل، والدارمي، وأبي عوانة الإسفراييني، وأبي يعلى الموصلي، وسنن ابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي، وشرح

السنّة للبغوي، ومعالم التنزيل له في التفسير، وكتاب الأنساب للزبير بن بكار، والخطب النباتية، ورسالة القشيري، وعمل اليوم والليلة لابن السني، وكتاب الجامع لآداب السامع والراوي للخطيب البغدادي، وأجزاء كثيرة غير ذلك.

تلاميذه: وكان ممّن أخذ عنه العلم: علاء الدين بن العطار، وشمس الدين بن النقيب، وشمس الدين بن جَعْوان، وشمس الدين بن القمَّاح، والحافظ جمال الدين المزي، وقاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، ورشيد الدين الحنفي، وأبو العباس أحمد بن فَرْح الإِشبيلي، وخلائق.

مؤلفاته:

لقد بارَك الله تعالى في عمر الإمام النَّوَوِيِّ ووقته؛ فمع أن عمره خَمْسٌ وأَربعون سنة إلا أنَّه ترك مؤلَّفات سارَتْ بها الرُّكبان في حياته وبعد مَماتِه، وأصبَحت مَراجِع غنيَّة، ومَصادِر ثريَّة، ينهل منها العُلَماء وطلبة العلم والعامَّة، ولا تَكاد تجد عالِمًا أو طالب علم بعدَ الإمام النَّوَوِيِّ إلا وقد استَفاد من مؤلفاته رَحِمَهُ اللَّهُ بواسطة وبغير واسطة، ومنها:

أَوَّلًا: في الحديث وعلومه:

١ ـ شرح صحيح الإمام مسلم، وهو المسمَّى بـ«المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

٢ ـ الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ.

٣ ـ رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ﷺ.

٤ ـ الأربعون حديثًا النَّوَوِيَّة، وهو ما سنفرد الحديث عنه لاحِقًا إن شاء الله تعالى.

٥ ـ التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير ﷺ، اختصره من كتاب «الإرشاد» الذي هو مختصر كتاب «علوم الحديث»؛ للإمام أبي عمرو بن الصلاح.

٦ ـ إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، اختصره من كتاب «معرفة علوم الحديث»؛ للإمام أبي عمرو بن الصلاح.

٧ ـ الإرشاد إلى بيان الأسماء المبهمات، اختصره من كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»؛ للإمام الخطيب البغدادي.

٨ ـ الخلاصة في أحاديث الأحكام، وصَل فيه إلى الزكاة.

٩ ـ شرح سنن أبي داود، وصَل فيه إلى الوضوء.

١٠ ـ التلخيص شرح صحيح الإمام البخاري، وصَل فيه إلى العلم.

١١ ـ الإملاء على حديث: «**إِنَّما الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**».

ثانيًا: في الفقه:

١ ـ روضة الطالبين، اختصره من «الشرح الكبير»؛ للإمام الرافعي في الفقه الشافعي.

٢ ـ منهاج الطالبين، اختصره من «المحرر»؛ للإمام الرافعي مع الزيادة عليه بفرائد حسان.

٣ ـ الإيضاح في المناسك.

٤ ـ المجموع شرح المهذب للإمام الشِّيرازي، وصَل فيه إلى الربا.

٥ ـ فتاوى الإمام النَّوَوِيِّ المعروفة بـ «المنثورات» من جمع تلميذه الإمام ابن العطار، وهي دليلٌ على بلوغه مرتبة الاجتِهاد الْمُطلَق؛ حيث إنَّه كان يُفتِي فيها بما ترجَّح له دليلُه.

٦ ـ جزءٌ لطيف في الترخيص في الإكرام بالقِيَام، واسمه: «الترخيص بالقِيَام لِذَوِي الفضل والمزيَّة من أهل الإسلام».

ثالثًا: في اللغة:

١ ـ تهذيب الأسماء واللغات.

٢ ـ التحرير في ألفاظ التنبيه.

رابعًا: في علوم القرآن:

١ ـ التبيان في آداب حملة القرآن[١].

وَفَاته: وفي سنة (٦٧٦هـ) رجع إلى نوى بعد أن ردّ الكتب المستعارة من الأوقاف، وزار مقبرة شيوخه، فدعا لهم وبكى، وزار أصحابه الأحياء وودّعهم، وبعد أن زار والده زار بيت المقدس والخليل، وعاد إلى نوى فمرض بها وتوفي في (٢٤) رجب، ولما بلغ نعيه إلى دمشق ارتجّت هي وما حولها بالبكاء، وتأسف عليه المسلمون أسفًا شديدًا، وتوجّه قاضي القضاة عزّ الدين محمد بن الصائغ وجماعة من أصحابه إلى نوى للصلاة عليه في قبره، ورثاه جماعة، منهم محمد بن أحمد بن عمر الحنفي الإربلي، وقد اخترت هذه الأبيات من قصيدة بلغت ثلاثة وثلاثين بيتًا[٢]:

عَزَّ الْعَزَاءُ وَعَمَّ الْحَادِثُ الجَلَلُ ... وخابَ بالْمَوْتِ فِي تَعْميرِكَ الْأَمَلُ

واسْتَوْحَشَتْ بَعْدَمَا كُنْتَ الْأَنِيسَ لَهَا ... وَسَاءَهَا فَقْدَكَ الْأَسْحارُ وَالْأُصُلُ

قَدْ كُنْتَ لِلدِّينِ نُورًا يُسْتَضاءُ بِهِ ... مُسَدَّدًا مِنْكَ فِيهِ القَوْلُ وَالْعَمَلُ

---

(١) انظر: البداية والنهاية؛ لابن كثير (١٧/ ٥٤٠).

(٢) انظر: مرآة الزمان (٣/ ٢٨٩)، وفوات الوفيات (٤/ ٢٦٧).

وَكُنْتَ تَتْلُو كِتَابَ اللهِ مُعْتَبِرًا ... لَا يَعْتَرِيكَ عَلَى تَكْرارِهِ مَلَلُ
وَكُنْتَ فِي سُنةِ الْمُخْتارِ مُجْتَهِدًا ... وأَنْتَ بِالْيُمْنِ والتَّوْفِيقِ مُشْتَمِلُ
وكُنْتَ زينًا لأَهْلِ العِلْمِ مُفْتَخِرًا ... عَلَى جَدِيدٍ كَسَاهُمْ ثَوْبُكَ السّملُ
وكُنْتَ أَسْبَغَهُمْ ظِلّاً إِذَا استَعَرَتْ ... هَواجِرُ الجَهْلِ والأَظْلالُ تَنْتَقِلُ
كَسَاكَ رَبُّكَ أَوْصافًا مُجَمَّلَةً ... يَضِيْقُ عَنْ حَصْرِها التَّفْصيلُ والجُمَلُ
فمِثْلُ فَقْدِكَ تَرْتَاعُ العُقولُ لَهُ ... وفَقْدُ مِثْلِكَ جُرْحٌ لَيْسَ يَنْدَمِلُ
زَهِدْتَ في هذهِ الدُّنْيا وزُخْرُفِها ... عَزْمًا وحَزْمًا فَمَضْروبٌ بكَ الْمَثَلُ
أَعْرَضْتَ عَنْها احْتِقارًا غَيْرَ مُحْتَفِلٍ ... وأَنْتَ بالسَّعْيِ في أُخْراكَ مُحْتَفِلُ

وهكذا انطوت صفحة من صفحات عَلَم من أعلَام المسلمين، بعد جهاد في طلب العلم، ترك للمسلمين كنوزًا من العلم، لا زال العالم الإسلامي يذكره بخير، ويرجو له من الله تعالى أن تناله رحماته ورضوانه.

رحم الله الإمام النووي رحمة واسعة، وحشره مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، وجمعنا به تحت لواء سيدنا محمد ﷺ.

الكلام على متن الأربعين النووية

وأتناول مسائل:

المسألة الأولى: أحاديث الأربعين وسبب تسميتها بذلك:

أكثَرُ عُلَماء الحديث ـ رحمهم الله تعالى ـ من السَّلَف الصالِح ومَنْ بعدَهم جمعوا أربعين حديثًا في بابٍ من أبواب الشريعة المحمديَّة الغَرَّاء، سواء كانت في التوحيد أم في العبادات أم في الأخلاق أم الجهاد أم الزهد... وهكذا، في أصول الشريعة وفروعها، فأراد الإمام النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ جمْع أربعين حديثًا تشمَل ذلك كلَّه، فكانت الأحاديث الموسومة بـ «الأربعين النَّوَوِيَّة»، وهي في الحقيقة اثنان وأربعون حديثًا، ولكن على طريقة العرب في جبر الكسر والتقريب، وهي نَوَوِيَّة؛ لأنها منسوبة إلى الإمام النَّوَوِيِّ جامِعِها رَحِمَهُ اللَّهُ كما نصَّ على ذلك بقوله: «وقدِ استَخرتُ الله تعالى في جمع أربعين حديثًا اقتِداءً بهؤلاء الأئمَّة وحفَّاظ الإسلام»[1]، ويتَّضِح ذلك من خِلال الجدولَيْن التاليين:

---

(١) مقدمة الإمام النووي (ص: ١٦).

(١) كشاف للرواة حسب ورودهم في متن «الأربعين النَّوَوِيَّة»:

م	اسم الراوي	سنة الوفاة	أرقام الأحاديث التي رواها في متن الأربعين النَّوَوِيَّة	عدد الأحاديث التي رواها رُوَاةُ متن الأربعين النَّوَوِيَّة
١	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢٣هـ	١ ـ ٢	٢
٢	عبدالله بن عمر رضي الله عنهما	٧٣هـ	٣ ـ ٨ ـ ٤٠	٣
٣	عبدالله بن مسعود رضي الله عنه	٣٢هـ	٤ ـ ١٤	٢
٤	أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها	٥٧، أو: ٥٨	٥	١
٥	النعمان بن بشير رضي الله عنه	٦٤هـ	٦	١
٧	تميم الداري رضي الله عنه	٤٠	٧	١
٨	أبو هريرة رضي الله عنه	٥٩هـ	٩ ـ ١٠ ـ ١٢ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ٢٦ ـ ٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٨	٩
٩	الحسن بن علي رضي الله عنه	٥٠هـ	١١	١
١٠	أنس بن مالك رضي الله عنه	بضع وتسعون	١٣ ـ ٤٢	٢
١١	شداد بن أوس رضي الله عنه	٥٨هـ	١٧	١
١٢	أبو ذر الغفاري رضي الله عنه	٣١هـ	١٨ ـ ٢٤ ـ ٢٥	٣
١٣	عبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما	بضع وستون	١٩ ـ ٣٣ ـ ٣٧ ـ ٣٩	٤
١٤	أبو مسعود البدري رضي الله عنه	٤١هـ	٢٠	١
١٥	سفيان الثقفي رضي الله عنه	ـ	٢١	١

١٦	جابر بن عبد الله رضي الله عنهما	٧٨هـ	٢٢	١
١٧	أبو مالك الأشعري رضي الله عنه	١٨هـ	٢٣	١
١٨	النَّوَّاس بن سمْعان رضي الله عنه	ـــ	٢٧	١
١٩	العرباض بن سارية رضي الله عنه	٧٥هـ	٢٨	١
٢٠	معاذ بن جبل رضي الله عنه	١٧ أو: ١٨	٢٩	١
٢١	أبو ثعلبة الخُشَنِيُّ رضي الله عنه	٧٥هـ	٣٠	١
٢٢	سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه	٨٨، أو: ٩١	٣١	١
٢٣	أبو سعيد الخدري رضي الله عنه	٧٤هـ	٣٢	٢
٢٤	عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما	٦٥هـ	٤١	١
	مجموع الأحاديث	٤٢		

(٢) كشَّاف لبيان عدد المرَّات التي تكرَّرت فيها كتب الحديث التي اعتَمَد عليها الإمام النَّوَوِيُّ في متن الأربعين النَّوَوِيَّة:

م	اسم الكتاب	أرقام الأحاديث التي ورد كتاب الحديث فيها حسب ترتيب متن الأربعين النَّوَوِيَّة	عدد المرَّات التي تكرَّر ذكره في متن الأربعين النَّوَوِيَّة
١	صحيحا الإمامين: البُخاريِّ ومُسلِم.	١ ـ ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٨ ـ ٩ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ١٥ ـ ٢٦ ـ ٣٧ ـ [بعض حديث ٣٣]	١٢
٢	صحيح الإمام البُخاريِّ فقط.	١٦ ـ ٢٠ ـ ٣٨ ـ ٤٠	٤

٣	صحيح الإمام مُسْلِمٍ فقط	٢ ـ ٧ ـ ١٠ ـ ١٧ ـ ٢١ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٧ ـ ٣٤ ـ ٣٥ ـ ٣٦	١٢
٤	سُنَنُ الإمام التِّرمِذيِّ	١١[مع النَّسائيِّ] ـ ١٢ ـ ١٨ ـ ١٩ ـ ٢٨ [مع أبي داود] ـ ٢٩ ـ ٤٢	٧
٥	سُنَنُ الإمام النَّسائيِّ	١١ [مع الترمذي]	١
٦	مُسْنَد الإمام أحمدَ	٢٧ [مع الدارمي]	١
٧	مُسْنَد الإمام الدَّارِمِيِّ	٢٧ [مع مسند الإمام أحمد]	١
٨	سُنَنُ الإمام أبي داود	٢٨ [مع الترمذي]	١
٩	سُنَنُ الإمام الدَّارَقُطْنيِّ	٣٠ ـ ٣٢ [مع ابن ماجه ومالك]	٢
١٠	سُنَنُ الإمام ابن ماجَهْ	٣١ ـ ٣٢ [مع الدَّارَقُطْنيِّ ومالكٍ] ـ ٣٩ [مع البَيْهَقِيِّ]	٣
١١	مُوَطَّأ الإمام مالكٍ	٣٢ [مع ابن ماجه والدارقطني]	١
١٢	سُنَنُ الإمام البَيْهَقِيِّ	٣٣ [وبعضه في صحيحي البخاري ومسلم]، ٣٩ [مع ابن ماجه]	٢
١٣	كتاب الحُجَّة للإمام الضياء المقدسي	٤١	١

المسألة الثانية: أصل الأربعين النَّوَوِيَّة:

أصل الأربعين النَّوَوِيَّة أنَّ الإمام أبا عمرو بن الصلاح أملى بعض الأحاديث التي عليها مدار الإسلام وكانت (٢٦) حديثًا، ثم أكمَلَها الإمام النَّوَوِيُّ إلى (٤٢) حديثًا، ثم أكمَلَها الإمام ابن رجب الحنبلي إلى (٥٠) حديثًا كما قال الإمام ابن رجب الحنبلي: «وأملَى الإمام الحافِظ أبو عمرو بن الصلاح مجلسًا سمَّاه: «الأحاديث الكلية»، جمَع فيه الأحاديث الجَوامِع التي يُقال: إنَّ مَدار الدِّين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الجامعة الوجيزة، فاشتَمَل مجلسه هذا على ستَّة وعشرين حديثًا، ثم إنَّ الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى النَّوَوِيَّ ـ رحمة الله عليه ـ أخَذ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصلاح وزاد عليها تَمام اثنين وأربعين حديثًا وسمَّى كتابه بـ«الأربعين»، واشتَهرت هذه الأربعون التي جمَعَها وكَثُر حفظها، ونفع الله بها ببركة نيَّة جامِعِها وحسن قصده رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم ذكر جملة أحاديث من جوامع الكلم، ثم قال: «ورأيت أن أحاديث أُخَر من جَوامِع الكَلِم الجامِعَة لأنواع العلوم والحِكَم؛ حتى تكتَمِل عدة الأحاديث كلها خمسين حديثًا»[(١)]. أ. هـ.

المسألة الثالثة: الاتِّفاق على ضعف حديث: مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ.

نَبَّهَ الإمام النَّوَوِيُّ في مقدمة متن «الأربعين»[(٢)]، على أنَّ الحديث الوارِد في الحثِّ على حفْظ أربعين حديثًا مُتَّفَق على ضعفه، فقال: فَقَدْ

(١) مقدمة جامع العلوم والحكم؛ لابن رجب (ص: ٩).

(٢) مقدمة المصنف (ص: ٢٠).

رَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَاتٍ بِرِوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَاتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا؛ بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ**».

وَفِي رِوَايَةٍ: «**بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهًا عَالِمًا**». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «**وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا**».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «**قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ**». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ: «**كُتِبَ فِي زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ، وَحُشِرَ فِي زُمْرَةِ الشُّهَدَاءِ**». وَاتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَإِنْ كَثُرَتْ طُرُقُهُ.

المسألة الرابعة: شرط الإمام النَّوَوِيِّ - رَحِمَهُ اللهُ - في الأربعين النَّوَوِيَّة:

شَرَط الإمام النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - الصحَّة في «أربعينه» كما نصَّ على ذلك في مقدمته بقوله: ثُمَّ أَلْتَزِمُ فِي هَذِهِ «الْأَرْبَعِينَ» أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً، وَمُعْظَمُهَا فِي «صَحِيحَيِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ».

وَأَذْكُرُهَا مَحْذُوفَةَ الْأَسَانِيدِ؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهَا، وَيَعُمَّ الِانْتِفَاعُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى[1].

هذا، وقد نازَعَ الإمامَ النَّوَوِيَّ غيرُه من العُلَماء في تصحيح بعض أحاديث الأربعين، لكن إمامنا النَّوَوِيَّ حافظٌ مُحدِّثٌ جبلٌ ناقد،

---

(١) مقدمة المصنف (ص: ٢٢).

فأحكامه مُعتَمدَة، إلا ما اقتضَتْه الطبيعة البشرية، و«كم ترك الأوَّل للآخِر»!.

المسألة الخامسة: كلُّ حديث من أحاديث الأربعين النَّوَوِيَّة قاعدة عظيمة يَدُور عليها الإسلام:

كلُّ حديثٍ من تلك الأحاديث الأربعين النَّوَوِيَّة قاعِدَة عظيمة، ويَدُور عليها الإسلام، كما قال الإمامُ النَّوَوِيُّ: «. . . وَكُلُّ حَدِيثٍ مِنْهَا قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ، وَقَدْ وَصَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّ مَدَارَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، أَوْ هُوَ نِصْفُ الْإِسْلَامِ، أَوْ ثُلُثُهُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ»[1]. انتهى.

والحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد وآله وصحبه والتابعين، كلَّما ذكره الذاكرون، أو غفَل عن ذكره الغافلون.

(١) مقدمة المصنف (ص: ٢٢).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَة]

[قَالَ الشَّيخُ الإِمَامُ العَالِمُ الزَّاهِدُ العَابِدُ الوَرِعُ، نَاصِرُ الدِّينِ، مُفْتِي الشَّامِ، ذُو الفَضْلِ، مُحْيِي الدِّينِ أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ شَرَفِ بْنِ حسَنِ بْنِ حُسَيْنٍ النَّوَوِيُّ. قدَّسَ اللهُ رُوحَهُ، ونَوَّرَ ضَرِيحَهُ][1].

[خُطبةُ الكِتَاب]

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَيُّومِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرَضِينَ[2]، مُدَبِّرِ الخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ، بَاعِثِ الرُّسُلِ - صَلَواتُه[3] وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - إِلَى الْمُكَلَّفِينَ؛ لِهِدَايَتِهِمْ وبَيَانِ شَرَائِعِ الدِّينِ[4]، بالدَّلَائِلِ القَطْعِيَّةِ، وَوَاضِحَاتِ الْبَرَاهِينِ، أَحْمَدُهُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ، وأَسْأَلُهُ الْمَزِيدَ مِنْ فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ.

---

(١) الديباجة زيادة من المطبوع، وأشار في الحاشية أنها نسخة.

(٢) (الأَرَضِينَ): بفتح الراء، وقد تسكن، وجمعَها، - وإن كان خُلْف ما في الآيات -؛ إشارةً إلى أن الأصح أنهنَّ سبعٌ. (فتح)

(٣) في (ز): صلوات الله. فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «صَلَاته».

(٤) (شَرَائِع): جمع شريعة؛ فعيلة بمعنى مفعولة، من شرعَ؛ أي: بيَّن. و(الدِّين): الإضافة فيه بيانيَّة.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ[١]، الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، الْكَرِيمُ الْغَفَّارُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَحَبِيبُهُ وَخَلِيلُهُ[٢]، وَأَفْضَلُ[٣] الْمَخْلُوقِينَ، الْمُكَرَّمُ بِالْقُرْآنِ الْعَزِيزِ[٤] الْمُعْجِزَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ عَلَى تَعَاقُبِ السِّنِينَ، وَبِالسُّنَنِ[٥] الْمُسْتَنِيرَةِ لِلْمُسْتَرْشِدِينَ، الْمَخْصُوصُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ وَسَمَاحَةِ الدِّينِ.

صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ[٦]، وَآلِ كُلٍّ[٧] وَسَائِرِ الصَّالِحِينَ. أَمَّا بَعْدُ[٨]:

فَقَدْ رَوَيْنَا[٩] عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، وَابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ [أَجْمَعِينَ][١٠] ـ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَاتٍ بِرِوَايَاتٍ مُتَنَوِّعَاتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ

---

(١) في المطبوع: هو.

(٢) (حَبِيبُهُ): فعيل بمعنى فاعل، وبمعنى مفعول، فهو المحب والمحبوب. (وَخَلِيلُهُ): من الخلّة ـ بالضم ـ أي: صفاء المودة وتخللها في القلب.

(٣) في (ز): «أفضل»، بدون واو.

(٤) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «الْعَظِيمِ».

(٥) في المطبوع: وبالسُّنَّةِ.

(٦) «والمرسلين» ليست في المطبوع.

(٧) (كلٍّ): أي كل واحدٍ من النبيين؛ فحذف المضاف إليه؛ لدلالة السياق.

(٨) في (ز): وَبَعْدُ.

(٩) (رَوَيْنَا): بفتح أوَّليه مع تخفيف الواو عند الأكثر، من «روى يروي»: إذا نقل عن غيره، وقال جمعٌ: الأجود: بِضمِّ الراء وكسر الواو مشددةً؛ أي: روت لنا مشايخنا؛ أي: نقلوا لنا فسمعنا. (ابن جماعة)

(١٠) الزيادة من المطبوع.

ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَلَى[١] أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا؛ بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ».

[أ/٣] وَفِي رِوَايَةٍ: «بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى/ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ][٢] فَقِيهًا عَالِمًا». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ[٣]». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ: «كُتِبَ فِي زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ، وَحُشِرَ فِي زُمْرَةِ الشُّهَدَاءِ». وَاتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَإِنْ كَثُرَتْ طُرُقُهُ.

وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ - رضي الله عنهم - فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ.

فَأَوَّلُ مَنْ عَلِمْتُهُ صَنَّفَ فِيهِ: عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَك، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ[٤] الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ، ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيُّ[٥]، وَأَبُو بَكْرٍ الْآجُرِّيُّ[٦]، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصْفَهَانِيُّ[٧]، وَالدَّارَقُطْنِيُّ،

---

(١) (عَلَى): بمعنى اللام.

(٢) من (ز).

(٣) في (ز): «قِيلَ لَهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ مِنْ أَيِّ بَابٍ شِئْتَ».

(٤) (الطُّوسِيُّ): بضَمِّ الطَّاء؛ نسبة إلى «طوس» قرية من قرى بخارى.

(٥) نسخةُ ابْنِ جماعة في شرحه على الأربعين: «النَّسائِيُّ»، وقال: في نسخة: (النَّسَوِيّ) بالواو وفتح النون والسين، نسبة إلى «نسا» بلد بخراسان قلبت ألفه واوًا، كما يقال في النسبة إلى فتى: فتَوِيٌّ، ولكن الهمز في استعمال المحدثين أكثر وأشهر.

(٦) (الآجُرِّيُّ): بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم وشد الراء، نسبةٌ إلى الآجر، وهو الطوب المحروق؛ لبيعه أو عمله، كان عالِمًا ثقة.

(٧) في (ز)، والمطبوع: الْأَصْبَهَانِي، و(الْأَصْفَهاني): بالفاء والباء مع كسر الهمزة وفتحها، والفتح أفصح، نسبة إلى أصفهان بلدة من بلاد فارس. قاله ابن جماعه في شرحه على الأربعين.

وَالْحَاكِمُ[١]، وَأَبُو نُعَيْم، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ[٢]، وَأَبُو سَعِيدٍ الْمَالِينِيُّ[٣]، وَأَبُو عُثْمَانَ الصَّابُونِيُّ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ[٤]، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ، وَخَلَائِقُ لَا يُحْصَوْنَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ.

وَقَدِ اسْتَخَرْتُ اللهَ تَعَالَى فِي جَمْعِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا؛ اقْتِدَاءً بِهَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ وَحُفَّاظِ الْإِسْلَامِ.

وَقَدِ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ؛ مَعَ هَذَا فَلَيْسَ اعْتِمَادِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ عَلَى قَوْلِهِ ﷺ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «**لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمُ الْغَائِبَ**»[٥]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «**نَضَّرَ**[٦] **اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا**»[٧].

---

(١) في (ز) زيادة مقحمة بعد قوْلِه: (والْحَاكم): «وأبو عبد الله».

(٢) (السُّلَمِيُّ): بضم السين وفتح اللام، نسبة إلى سليم قبيلة مشهورة.

(٣) قال ابن جماعة في شرحه على الأربعين: (وأبو سعد) في نسخة: وأبو سعيد بالياء، وهو موافق لِمَا في كتاب الأنساب؛ للسمعاني، والذي في طبقات الحفاظ، وتاريخ الخطيب البغدادي، ومعجم البلدان: أبو سعد، بدون ياء، وهو الأصح؛ لأنَّ الأنساب غير مصححة تصحيحًا يعتمد عليه. (الْمَالِينِيُّ): نسبة إلى مالين، قرى مجتمعة من أعمال هراة، يقال لجميعها: مالين، كان ثقة متقنًا، صنف وحدث ورحل إلى مصر فمات بها.

(٤) في (ز)، و(س): محمَّدُ بْنُ عبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأنصَاري، والمثبت من المطبوع، وهو الصواب، وهو من ذرية سيدنا أبي أيوب رَضِيَ اللهُ عنْه، له: «الأربعين في التوحيد»، و«الأربعين في السنة». انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٥ ـ ٥١٨). وذكر ابن جماعة في شرحه زيادة في نسخة أخرى: «الأَنصَارِيُّ الهَرَوِيُّ».

(٥) رواه البخاري برقم (١٠٥). والحديث ساقط من (ز).

(٦) (نَضَّرَ) بفتحِ الضَّاد المعجمة، روى مخففًا ومشدّدًا، وهو الأكثر من النضارة، وهي حسن الوجه وبريقه.

(٧) رواه الترمذي في سننه برقم (٢٦٥٨).

[٣/ب] ثُمَّ[١] مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَمَعَ/ الْأَرْبَعِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ[٢]، وَبَعْضُهُمْ فِي الْفُرُوعِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الْجِهَادِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الزُّهْدِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الْآدَابِ[٣]، وَبَعْضُهُمْ فِي الْخُطَبِ[٤]، وَكُلُّهَا مَقَاصِدُ صَالِحَةٌ رَضِيَ اللهُ عَنْ قَاصِدِيهَا.

وَقَدْ رَأَيْتُ جَمْعَ أَرْبَعِينَ[٥] أَهَمَّ مِنْ هَذَا كُلِّه، وَهِيَ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا مُشْتَمِلَةً عَلَى جَمِيعِ ذَلِكَ، وَكُلُّ[٦] حَدِيثٍ مِنْهَا قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ، وَقَدْ وَصَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّ مَدَارَ الْإِسْلَامِ عَلَيْهِ، أَوْ هُوَ[٧] نِصْفُ الْإِسْلَامِ، أَوْ ثُلُثُهُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

ثُمَّ أَلْتَزِمُ فِي هَذِهِ «الْأَرْبَعِينَ» أَنْ تَكُونَ صَحِيحَةً، وَمُعْظَمُهَا فِي «صَحِيحَيِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ».

وَأَذْكُرُهَا مَحْذُوفَةَ الْأَسَانِيدِ؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهَا، وَيَعُمَّ الِانْتِفَاعُ بِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

ثُمَّ أُتْبِعُهَا بِبَابٍ فِي ضَبْطِ خَفِيِّ أَلْفَاظِهَا[٨].

---

(١) قال ابن جماعة: في نسخة: «إنَّ»، بدل «ثم».

(٢) (أُصُول الدِّين): جمع أصلٍ وهو: ما يبنى عليه غيره، والمراد هنا الإلهيات والنبوات، والحشر، والنشر.

(٣) في المطبوع: الأدب، والمثبت في الصلب هو ما شرح عليه شراح الأربعين ـ كابن جماعة ـ قال: بالْمدِّ جمع أدب.

(٤) (في الخُطَبِ): مشتقة من الخطب ـ بفتح الخاء المعجمة ـ لأن العرب كانوا إذا نزل بهم خطب؛ أي: أمر صعب، خطبوا له؛ ليجتمعوا ويحتالوا في دفعه.

(٥) (جَمْع أَرْبَعِين): مفهوم العدد لا يفيد حصرًا، فلا يرد أنه زاد حديثين.

(٦) في (ز): وَفِي كُلِّ.

(٧) في (ز): وهو.

(٨) (خَفِيِّ أَلْفَاظِهَا): من إضافة الصفة للموصوف؛ أي: ألفاظها الخفية.

وَيَنْبَغِي لِكُلِّ رَاغِبٍ فِي الْآخِرَةِ أَنْ يَعْرِفَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ؛ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُهِمَّاتِ، وَاحْتَوَتْ عَلَيْهِ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى جَمِيعِ الطَّاعَاتِ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ.

وَعَلَى اللهِ [الْكَرِيمِ][1] اعْتِمَادِي، وَإِلَيْهِ تَفْوِيضِي وَاسْتِنَادِي، وَلَهُ الْحَمْدُ والنِّعْمَةُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ وَالْعِصْمَةُ.

(١) من المطبوع.

الحَدِيثُ الأَوَّلُ

(١) عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ[١]، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ/ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». [٤/أ]

رَوَاهُ إِمَامَا الْمُحَدِّثِينَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ بَرْدِزْبَه[٢] الْبُخَارِيُّ الْجُعْفِيُّ[٣]، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ رضي الله عنهما فِي «صَحِيحَيْهِمَا»[٤] اللَّذَيْنِ هُمَا أَصَحُّ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ.

---

(١) (بِالنِّيَّاتِ): بالتشديد من «نوى»: قصد، فأصل «نية»: نِوْيَة، ثم أُعلت؛ كسيدة، وقيل بالتخفيف، من «ونى»: أبطأ؛ لأنه يحتاج في تصحيحها إلى نوع إبطاء؛ أي: بسببها، أو مصاحبة لها، فعلى الأول هي جزءٌ من العبادة، وهو الأصحُّ، وعلى الثاني هي شرطٌ، وأُفردت في روايةٍ؛ لأنها مصدر، وجُمعت في هذه؛ لاختلاف أنواعها. (الفتح المبين).

(٢) (بَرْدِزْبه): بموحدة مفتوحة، فمهملة ساكنة، فمهملة مكسورة، فزاي ساكنة، فموحدة مفتوحة، وهو بالعربية: الزَّرَّاع. (الفتح المبين)

(٣) «الجعفي» ليست في المطبوع.

(٤) صحيح البخاري برقم (١)، وصحيح مسلم برقم (١٩٠٧).

الحَدِيث الثَّانِي

(٢) عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه - أَيْضًا - قَالَ: بَيْنَمَا[١] نَحْنُ[٢] عِنْدَ[٣] رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْم، إِذْ[٤] طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى[٥] عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ؛ حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ**

---

(١) (بَيْنَمَا): - هي كـ«بَيْنَا» الواقعة في روايةٍ أخرى - «بين» الظرفية التي لا تكون إلا بين اثنين فأكثر، زِيدَ عليها «ما» أو الألف؛ لتكفَّها عن جرِّها لِمَا ولِيَها، ومن ثَمَّ رُفع على الابتداء فيهما، لكن وجوبًا في «بينما»، وجوازًا في «بينا» بل الأحسن: جرُّ المصدر بعدها نظرًا إلى أن ألفها ملحقةٌ لإشباع الفتحة، وأنها مضافةٌ إليه، ورفعُه نظرًا إلى أنها زِيدت لمنع الإضافة، وينحصر ما يليها في المصدر والجملة؛ لأنها جوابٌ، فاشترط فيما يليها أن يُعطى معنى الفعل، وشذَّ من قال: إن ألفها للتأنيث. (الفتح المبين).

(٢) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «نَحْنُ جُلُوسٌ».

(٣) (عِنْدَ): ظرف مكانٍ غير متمكن، ولا يدخل عليها حرف جرٍّ غير «من» وتعم المملوك الحاضر والغائب، بخلاف «لدى» تختصُّ بالحاضر. (الفتح المبين)

(٤) (إِذْ): ظرف زمانٍ ماضٍ غير متمكن، يضاف للجملتين، وقد تفيد الشرط إذا وليتها «ما» وقد تبدل اشتمالًا من مفعول، نحو: ﴿إِذِ ٱنۢبَعَثَ﴾ وتكون مفعولًا به كما قال الزمخشري وغيره. (الفتح المبين).

(٥) المشهور ضم الياء من (يُرى) مبنيًا لما لم يسم فاعله ورواه بعضهم بالنون المفتوحة وكلاهما صحيح.

مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ[١]، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

قَالَ: صَدَقْتَ. فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ!

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟

قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»/. [٤/ب]

قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟.

قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟.

قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا[٢]؟

قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ[٣] رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ».

ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْتُ[٤] مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟». قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٥].

---

(١) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «وأَنَّ مُحمدًا عبْدُهُ وَرَسُولُهُ».

(٢) بفتح الهمزة، والأمارة: العلامة.

(٣) (العَالَة): بتخفيف اللام؛ جمع عائل: وهو الفقير.

(٤) في (ز): فَلَبِثَ. قال ابن جماعة: روي بالتاء يعني لبث عمَرُ ﷺ وروي «فلبث» بغيْرِ تاءٍ، يعني: أقَامَ النَّبِي ﷺ بعد انصرافه، وكلاهما صحيحُ الْمَعْنَى.

(٥) صحيح مسلم برقم (٨).

الحَدِيثُ الثَّالِثُ

(٣) عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رضي الله عنهما - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ**[(١)]: **شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ**».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[(٢)].

---

(١) (خَمْس)، ووقع في بعض الطرق: «على خمسة» بالهاء، وفي بعضها بلا هاء، وكلاهما صَحيحٌ.

(٢) صحيح البخاري برقم (٨)، وصحيح مسلم برقم (١٦).

الحَدِيثُ الرَّابِعُ

(٤) عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ -: «إِنَّ[١] أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ/ الْمَلَكُ[٢] فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ[٣]. [٤/أ]

فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ؛ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا.

وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٤].

---

(١) بكسر الهمزة على حكاية لفظه ﷺ.

(٢) أشار في المطبوع إلى نسخة أخرى: «ثم يرسل (إليه) الملك»، وضَرَبَ عليها الناسخ في (ز)، وهي ليست في صحيح مسلم.

(٣) مرفوعٌ، خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو شقي أو سعيد. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٩٠).

(٤) صحيح البخاري برقم (٣٢٠٨)، وصحيح مسلم برقم (٢٦٤٣).

الحَدِيثُ الخَامِسُ

(٥) عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ عَبْدِ اللهِ[١] عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**[٢]».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٣].

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»[٤].

---

(١) «أم عبد الله» ليست في (ز).

(٢) قال أهل اللغة: الرد هنا بمعنى المردود؛ أي: فهو باطل غير معتد به.

(٣) صحيح البخاري برقم (٢٦٩٧)، وصحيح مسلم برقم (١٧ ـ ١٧١٨).

(٤) صحيح مسلم برقم (١٨ ـ ١٧١٨).

الحَدِيثُ السَّادِسُ

(٦) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنهما، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ[١] لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ [فَقَدِ][٢] اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ[٣] أَنْ/ يَرْتَعَ[٤] فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ تَعَالَى[٥] مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

[٤/ب]

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٦].

---

(١) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ».

(٢) من (ز)، وفي (س) إشارةٌ إلى أنها نسخة أو رواية.

(٣) (وَيُوشِكُ): بكسر الشين مضارع «أوشك» بفتحها وهي من أفعال المقاربة.

(٤) (يرتَع): بفتح التاء معناها: أكل الماشية من المرعى، وأصله: إقامتها فيه وبسطها في الأكل.

(٥) «تَعَالَى» ليست في (ز).

(٦) صحيح البخاري برقم (٥٢)، وصحيح مسلم برقم (١٥٩٩).

الحَدِيثُ السَّابِعُ

(٧) عَنْ أَبِي رُقَيَّةَ[١] تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ[٢] رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**». قُلْنَا: لِمَنْ[٣]؟ قَالَ: «**للهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٤].

---

(١) (أَبِي رُقَيَّةَ): بضم الراء وفتح القاف وتشديد الياء، ابنةٌ له لم يولد له غيرها. (الفتح المبين)

(٢) كذا هو في «مسلم»، واختلَفَ فيه رُواةُ «الموطأ» ففي رواية يحيى بن بكير وغيرهما الديري بالياء، وفي رواية القعنبي وابن القاسم وأكثرهم: الداري بالألف، واختلف العلماء في أنَّه إلى مَا نسب؟ فقال الجمهور: إلى جدٍّ من أجداده، وهو الدار بن هانئ؛ فإنَّه تميم بن أوس بن خارجة بن سور - بضم السين - بن جذيمة - بفتح الجيم وكسر الذال المعجمة - بن ذراع بن عدي بن الدار بن هانئ بن حبيب بن نمارة بن لخم، وهو مالك بن عدي، وأمَّا مَنْ قال: الديري؛ فهو نسبة إلى دير كان تميم فيه قبل الإسلام، وكان نصرانيًّا هكذا رواه أبو الحسين الرازي في كتابه مناقب الشافعي بإسناده الصحيح عن الشافعي أنَّه قال في النسبتين ما ذكرناه، وعلى هذا أكثر العلماء، ومنهم من قال: الداري بالألف إلى دارين، وهو مكان عند البحرين، وهو محط السفن كان يجلب إليه العطر من الهند. شرح النووي على مسلم (١/ ١٤٢).

(٣) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «قُلْنَا: لِمَن يا رسُولَ اللهِ».

(٤) صحيح مسلم برقم (٥٥).

الحَدِيثُ الثَّامِنُ

(٨) عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أُمِرْتُ أَنْ[١] أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فَإِذَا[٢] فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٣].

---

(١) (أَن)؛ أيْ: «بأن»؛ لأنَّ الأصل في «أمر» أن يتعدَّى لمفعولينِ، ثانيهما بحرف الجر، فـ«أمرتُك الخيرَ» قليلٌ.

(٢) (فَإِذَا): آثرها على «إنْ» مع أنَّ المقام لها؛ لأنَّ فعلهم متوقعٌ؛ لأنَّه علم إجابة بعضهم فغلَّبهم لشرفهم، أو تفاؤلًا؛ نحو: غفر الله لك. (الفتح المبين).

(٣) صحيح البخاري برقم (٢٥)، ومسلم برقم (٢٢).

الحَدِيثُ التَّاسِعُ

(٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[١] عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ[٢] عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ**/». [٥/أ]

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٣].

---

(١) (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): جرُّه هو الأصل، وصوَّبه جماعة؛ لأنَّه جزءُ العلم، واختار آخرون منعَ صرفه كما هو الشائع على ألسنة العلماء من المحدِّثين وغيرهم؛ لأنَّ الكلَّ صار كالكلمة الواحدة، واعترض بأنَّه يلزم عليه رعاية الحال والأصل معًا في كلمةٍ واحدةٍ، بل في لفظ: «هريرة» إذا وقعت فاعلًا مثلًا؛ فإنها تعرب إعراب المضاف إليه نظرًا للأصل، وتمنع من الصرف نظرًا للحال، ونظيرُه خفيٌّ. ويجابُ بأنَّ الْممتنع رعايتهما من جهةٍ واحدةٍ لا من جهتين كما هنا، وكان الحامل عليه الخِفَّةَ، واشتهار هذه الكنية، حتى نُسي الاسم الأصلي بحيث اختلفوا فيه اخْتِلافًا كثيرًا.

(٢) بضَمِّ الفاء لا بِكَسْرِها، كما ضَبَطَهُ النَّوَوي في «نُكَتِهِ»؛ عطفًا على «كثرة» لا على «مسائلهم»؛ أي: أهلكهم كثرة مسائلهم، وأهلكهم اختلافهم، وهو أبلغ؛ لأنَّ الهلاكَ نشأ عن الاختلاف. (المعين)

(٣) صحيح البخاري برقم (٧٢٨٨)، ومسلم برقم (١٣٣٧).

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ

(١٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللهَ تَعَالَى[١] أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢].

ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ[٢] إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ! يَا رَبِّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ[٣] بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ[٤]».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٥].

---

(١) «تَعَالَى» ليست في المطبوع، والمثبت من (ز)، و(س).

(٢) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «يَدَه»، ولكنه ضرب عليها.

(٣) (وَغُذِيَ): هو بِضَمِّ الغَيْنِ وتَخْفيفِ الذَّالِ المكسورةِ. (شرح النووي على مسلم).

(٤) في نسخة ابن جماعة: «لَهُ»، وقال: وفي رواية: «فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟» يعني من أين يستجاب لمن هذه صفته؟!.

(٥) صحيح مسلم برقم (١٠١٥).

الحَدِيثُ الحَادِي عَشَرَ

(١١) عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ[١] سِبْطِ[٢] رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَيْحَانَتِهِ رضي الله عنهما[٣]، قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ «**دَعْ مَا يَرِيبُكَ[٤] إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ**».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ[٥][٦]، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

---

(١) الترضي بعد قوله: «أبي طالب» في (ز)، وفي (س)، والمطبوع بعد قوله: «وريحانته».

(٢) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «وَهُوَ سِبْطُ».

(٣) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «عَنْهُ».

(٤) (يَرِيبُكَ): بفتح الياء وضمها والفتح أفصح وأشهر، ويجوز الضمُّ، يقال: رابني الشَّيءُ وأرابني، ومعناه: اترك ما شككت فيه واعدل إلى ما لا تشك فيه.

(٥) «النسائي» ليست في (ز).

(٦) سنن الترمذي برقم (٢٥٢٠)، وسنن النسائي في الكبرى برقم (٥٢٠١).

الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ

(١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**[(١)].

حَدِيثٌ حَسَنٌ. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[(٢)]/ ، وَغَيْرُهُ[(٣)]. [٥/ب]

---

(١) (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ): خبرٌ مقدَّمٌ، و (تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ): مبتدأٌ مؤخر، وهذا من المواضع التي يجب فيها تقديمُ الخبر؛ لئلَّا يعودُ الضَّمير فيه على متأخر لفظًا ورتبةً، لما في المبتدأ من ضمير يعود على متعلق الخبر، فهو من باب: «على التمرة مثلها زبدًا»، وقوله: «ولكن ملء عينٍ حبيبُها». اهـ حاشية المدابغي (ل٤٩/أ ـ ب).

(٢) سنن الترمذي برقم (٢٣١٧).

(٣) زاد في نسخة ابن جماعة، وابن حجر الهيتمي: «هَكَذَا».

الْحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ

(١٣) عَنْ أَبِي حَمْزَةَ[١] أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه خَادِمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ[٢]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ[٣] مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٤].

---

(١) (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ): بمهملة فميم فزاي، صح إنه ﷺ كنَّاه بذلك ببقلةٍ كان يجتنيها، أو يحبها. قال الأزهري رحمه الله في تهذيب اللغة (٤/ ٣٧٩): «وقال أنس بن مالك: «كَنَّاني رسول الله ﷺ ببقلةٍ كنتُ أجتنيها». قلتُ: والحَمْزَةُ في الطَّعام: شِبْهُ اللَّذْعةِ والحَرارَةِ كطعم الخردل. والبقلة التي جَنَاها أنس كان في طعمها لَذْعٌ للِّسان فَسُمِّيَتْ «حمزة» لِفِعْلِها، ورمانة حامِزة؛ أي: فيها حموضة».

(٢) جملة: «خَادِمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ» ليست في (ز).

(٣) قال ابن جماعة في شرحه على الأربعين: هكذا جاء في صحيح البخاري: «لِأَخِيهِ» من غيْر شكٍّ، وجاء في صحيح مسلم: «حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيه ـ أَوْ ـ لِجَارِهِ» عَلَى الشَّكِّ. (التبيين).

(٤) صحيح البخاري برقم (١٣)، وصحيح مسلم برقم (٤٥).

الْحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ

(١٤) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ[(١)] مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ[(٢)] الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[(٣)].

---

(١) (لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ): هو على حذف الْمُضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه؛ أي: لا يَحِلُّ إراقةُ دَمِ امرئٍ، والدَّمُ أصلُهُ: «دمي»، ولذلِكَ ظهر اللام في التثنية. (المعين)

(٢) (الثَّيِّبِ) بالجرِّ بدل مما قبله، ولا بدَّ فيه وفيما بعده من مضاف محذوف، تقديره: خصلة الثيب، وقصاص النفس بالنفس، وترك التارك لدينه، وبدون هذا التقدير يتعذر الإبدال؛ لأن الثيب وما بعده ليسوا نفس الخصال، بل أصحاب الخصال، ويجوز رفعه على الخبر؛ أي: وهي، أو المبتدأ؛ أي: منها، والثاني أَوْلَى، والأول مشهور، ويجوز نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف؛ كأعني. **(حاشية المدابغي)**

(٣) صحيح البخاري برقم (٦٨٧٨)، وصحيح مسلم برقم (١٦٧٦).

الْحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ

(١٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ[١] خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ[٢]، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[٣].

---

(١) (فَلْيَقُلْ): هي لام الأمر هنا وفيما يأتي، ويجوز سكونها وكسرها؛ حيث دخلت عليها الفاء أو الواو، بخلافها في: «ليسكت» فإنها مكسورةٌ لا غير. (الفتح المبين)

(٢) (لِيَصْمُتْ): بضم الميم، وقال الطوفي: بكسرها سمِعْناه وهو القياس؛ إذ قياس «فعَل» المفتوح العين «يفعِل» بكسرها؛ كضرب يضرب، و«يفعُل» بضمها دخيلٌ فيه، كما نصَّ عليه ابن جنِّي، يعني: أنَّ الْمرءَ إذا أراد أن يتكلم فليتفكّر قبل كلامه فإن علِم أنَّه لا يترتب عليه مفسدة ولا يجرّ إلى محرم ولا مكروه فليتكلم، وإن كان مباحًا فالسلامة في السكوت لئلَّا يجر المباحُ إلى محرم أو مكروه. (الفتح المبين)، و(شرح القسطلاني)

(٣) صحيح البخاري برقم (٦٠١٨)، وصحيح مسلم برقم (٤٧).

الْحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ

(١٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا[١] قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَوْصِنِي. قَالَ: «**لَا تَغْضَبْ**»، فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: «**لَا تَغْضَبْ**».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[٢].

---

(١) (أَنَّ رَجُلًا): يحتمل أنه أبو الدرداء؛ فقد أخرج الطبراني في الأوسط (٣/ ٢٥) عنه: قلتُ: يا رسول الله؛ دُلَّني على عملٍ يدخلني الجنة، قال: «**لَا تَغْضَبْ وَلَكَ الْجَنَّةُ**»، أو جاريةُ بنُ قدامةَ عم الأحنف بن قيس؛ فقد أخرج أحمد في مسنده برقم (١٥٩٦٤) عنه أنَّه قال: سألت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله؛ قل لي قولًا وأَقْلِلْ عليَّ لعلِّي أعْقله، قال: «**لَا تَغْضَبْ**» فأعدت عليه مرارًا كلَّ ذلك يقول: «**لَا تَغْضَبْ**»، لكن نازع في هذا يحيى القطَّان بأنهم يقولون: إن جاريةَ تابعيٌّ لا صحابيٌّ.

(٢) صحيح البخاري برقم (٦١١٦).

الْحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ

(١٧) عَنْ أَبِي يَعْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه[١] عَنْ رَسُولِ/ اللهِ ﷺ [٦/أ] قَالَ: «إِنَّ اللهَ[٢] كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ[٣]، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ[٤]، وَلْيُحِدَّ[٥] أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ[٦]، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٧].

---

(١) (عَنْ أَبِي يَعْلَى)، ويقال: أبي عبد الرحمن شداد بن أوس الأنصاري الخزرجي، ابن أخي حسان، قيل: وهو بدري، وهو غلط، وإنما البدري والده، قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء: «كان شداد ممن أوتي العلم والحلم». سكن بيت المقدس، وأعقب بها، وتوفي سنة ثماني وخمسين، أو إحدى وأربعين، أو أربع وستين عن خمسٍ وسبعين سنة، ودُفن بها وقبره بظاهر باب الرحمة.

(٢) في (ز): إن الله ﷻ.

(٣) (القِتْلَة): بكسر القاف: وهي الهيئة والحالة.

(٤) (الذِّبْحَة): بكسر الذال ويضم، وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث: «فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ» بغير هاء، وهو بالفتح: مصدر وبالهاء والكسر: الهيئة والحالة.

(٥) (وَلْيُحِد): هو بضم الياء من أحدَّ، يقال: أحدَّ السكين، وحدَّها واستحَدَّها.

(٦) (شَفْرَتَهُ): بفتح الشين المعجمة، وقد تضم، وهي السكين العريضة، وأصل الشفرة: حدُّ السكين، وشفرة السيف: حدُّه، وشفرة جهنم: حرفها، وشفرة الوادي: طرفه، وشفرة العين: منبت شفر الجفن، وسميت السكين بالشفرة من باب تسميةِ الشيء باسم جزْئه. (حاشية المدابغي)

(٧) صحيح مسلم برقم (١٩٥٥).

الْحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ

(١٨) عَنْ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبِ بْنِ جُنَادَةَ[١]، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ - رضي الله عنهما - عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا[٢] كُنْتَ، وَأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ [الْحَسَنَةَ][٣] تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[٤]، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

---

(١) (جُنْدَب بْنِ جُنَادَةَ): بضم الجيم فيهما، وتثليث دال الأول، وقيل: برير بن جندب، وقيل: جندب بنُ عبد الله، وقيل: جندب بنُ السكن، وهكذا اختلف في جده وأبي جده ومن فوقهما، وعلى كلٍّ: هو غفاري، يجتمع مع النبي ﷺ في كنانة. روي عنه أنَّه قال: «أَنَا رَابِعُ الْإِسْلَامِ»، ويقال: خامس الإسلام، أسلم بمكةَ قديمًا، ثم رجع إلى قومه، ثم هاجر إلى المدينة، ووصفه ﷺ في عدة أحاديث بأنَّه أصدق الناس لهجةً، وفي رواية: «ما أظلَّتِ الخضْرَاءُ - أي: السَّماء - ولا أقلَّتِ الغبْرَاءُ - أي: حملت الأرض - أصدقَ لهجةً من أبي ذر». (الفتح المبين)

(٢) (حَيْثُ): ظرف مكان يضاف للجمل، والمراد بها هنا ظرف زمان؛ أي: بناءً على مجيئها للزمان؛ لأن التقوى في جميع الأزمنة أعم منها في جميع الأمكنة؛ لأن الثاني يصدق على ما إذا حصل منه تقوى ومعصيةٌ في المجلس الواحد، بخلاف الأول. و(مَا): زائدة؛ بشهادة رواية حذفها. (حاشية المدابغي)

(٣) من (ز)، والمطبوع.

(٤) سنن الترمذي برقم (١٩٨٧).

الْحَدِيثُ التَّاسِعَ عَشَرَ

(١٩) عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ:

«يَا غُلَامُ! إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ[1]، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَك، وَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ؛ رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[2]، وَقَالَ: حَدِيثٌ/ حَسَنٌ صَحِيحٌ. [٦/ب]

وَفِي رِوَايَةِ غَيْرِ التِّرْمِذِيِّ: «احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا».

---

(١) كتب بجوار هذه الكلمة في نسخة (س) كلمة: «أَمَامَكَ»، وكأنه يشير بأنها نسخة أو رواية. (تُجَاهَكَ): بضمّ التاء، وفتح الهاء. (حاشية المدابغي)

(٢) سنن الترمذي برقم (٢٥١٦).

الْحَدِيثُ الْعِشْرُونَ

(٢٠) عَنِ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ[١] مِنْ كَلَامِ النُّبُوَّةِ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِي[٢] فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[٣].

---

(١) (إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ): بالرفع في جميع الطرق، والعائد على (مَا) محذوف، والتقدير: مما أدركه الناس، ويجوز النصب، والعائد ضمير الفاعل، و(أَدْرَكَ) بمعنى: بلغ؛ أي: مما بلغ النَّاسَ، ثم إنَّ الجار والمجرور في قوله: (مِمَّا) خبر «إنَّ»، واسمها الآتي قوله: (إِذَا لم تسْتَحِ)... إلخ؛ أي: على تقدير القول؛ أي: قولهم: إذا لم تستح، كما قاله الطيبي، وهو غير متعين، بل يصح أن تجعل الجملة هي الاسم على إرادة اللفظ؛ أي: هذا اللفظ، وتصحُّ أن يجعل الجار هو الاسم؛ فتكون «من» تبعيضية؛ أي: إن بعض ما أدرك، وجملة: إذا لم تستح هي الخبر. **(حاشية المدابغي)**

(٢) في (ز): «إِذَا لَمْ تَسْتَحِ»: بحذف الياء وإثباتها، ويكون الجازم حذف الياء الثانية؛ لأنه من «استحيي»، والأول من «استحى». ولعله نظر إلى أصل المادة، ثم إن الرواية: «لم تستحي» بإسكان الحاء وكسر الياء خلافًا لما يوهمه ظاهر كلام الشارح ملا علي قاري. **(حاشية المدابغي)**

(٣) صحيح البخاري برقم (٣٤٨٣).

الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ

(٢١) عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَقِيلَ: أَبِي عَمْرَةَ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ [الثقفي][(١)] رضي الله عنه[(٢)] قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ؛ قَالَ: «**قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ ثُمَّ اسْتَقِمْ**».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٣)].

---

(١) من المطبوع.

(٢) عامل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أبو عمرو، وقيل: أبو عمرة سفيان بن عبد الله بن أبي ربيعة بن الحارث بن مالك بن حطيط، بضم الحاء المهملة، ابن جشم بن ثقيف الثقفي الطائفي الصحابي، كان عاملاً لعمر بن الخطاب رضي الله عنه على الطائف واستعمله إذ عزل عثمان بن أبي العاص عنها، ونقله إلى البحرين. انظر الأسماء واللغات (١/ ٢٢٣).

(٣) صحيح مسلم برقم (٣٨).

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ

(٢٢) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا[(١)] سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَاتِ[(٢)]، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا؛ أَأَدْخُلُ[(٣)]/ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». [٧/أ]

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٤)].

وَمَعْنَى «حَرَّمْتُ الْحَرَامَ»: اجْتَنَبْتُهُ.

وَمَعْنَى «أَحْلَلْتُ [الْحَلَالَ][(٥)]»: فَعَلْتُهُ مُعْتَقِدًا حِلَّهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ[(٦)].

---

(١) في حاشية النسخة (س): هو النعمان بن قوقل. وفي حاشية المدابغي: هو النعمان بن قوقل الخزاعي، شهد النُّعمانُ بدرًا، وقتل يومَ أحدٍ شهيدًا، وهو القائلُ يومَ أحدٍ: أقسمْتُ عليك ربَّ العزَّةِ لا تغيب الشمس حتى أطأ بعرجتي هذه خضر الجنة فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ النُّعْمان ظَنَّ باللهِ خَيْرًا فوَجَدَهُ عنْدَ ظنِّهِ؛ فلقَدْ رأيتُهُ يطَأُ فِي خضرها ما به عرجٌ».

(٢) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «الْخَمسَ».

(٣) جاءت في نسخة: (أَدْخُلُ) فالاستفهام فيه مقدر، نبّه عليها المدابغي في حاشيته.

(٤) صحيح مسلم برقم (١٥).

(٥) من (ز)، والمطبوع.

(٦) في حاشية (س) بخط الناسخ: قوله: ومعنى حرَّمت... هذا من كلام النَّوويِّ.

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ

(٢٣) عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ][(١)]: «**الطُّهُورُ[(٢)] شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلهِ تَمْلَآنِ - أَوْ: تَمْلَأُ[(٣)] - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ[(٤)] وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ[(٥)] نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا[(٦)] أَوْ مُوبِقُهَا**».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٧)].

---

(١) من (ز)، والمطبوع.

(٢) (الطُّهور): المراد به هنا الفعل - وهو بضم الطاء - على المختار.

(٣) (تملآن أو تملأ): ضبطه بعضهم بالتاء المثناة فوق وهو صحيح فالأول ضمير مثنى والثاني ضمير هذه الجملة من الكلام. وقال بعضهم: يجوز «يملآن» بالتذكير والتأنيث أمَّا التأنيث فعلى ما تقدم وأما التذكير فعلى إرادة النوعين من الكلام وأمَّا «تملأ» فيذكر على إرادة الذكر.

(٤) في (ز): السَّمَاءِ.

(٥) خبر؛ أي: هو يشتري نفسه.

(٦) (فَمُعْتِقُهَا): قال الطِّيبي: الفاء فيه للسببية وهو خبر بعد خبر، ويجوز أن يكون بدل البعض من قوله: (فبائع). انظر: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (٣/ ٧٤٠).

(٧) صحيح مسلم برقم (٢٢٣). وقوله: «رواه مسلم» ليس في (ز).

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

(٢٤) عَنْ أَبِي ذَرٍّ [الْغِفَارِيِّ][(١)] رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنِ اللهِ[(٢)] ﷻ، أَنَّهُ قَالَ:

«يَا عِبَادِي! إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا[(٣)].

يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ.

يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ، فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ.

يَا عِبَادِي! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ[(٤)].

يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا؛ فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ.

يَا عِبَادِي! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا[(٥)] ضُرِّي[(٦)] فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي.

---

(١) من (ز).

(٢) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ».

(٣) بفتح التاء، حذفت إحدى التاءين تخفيفًا.

(٤) بفتح الهمزة وكسر السين وضمها. نبَّه عليها المدابغي في حاشيته.

(٥) في حاشية (س) بخط الناسخ: ضمَّنَ تبلغوا تصلوا؛ أي: تصلوا إليَّ.

(٦) بضم الضاد وفتحها، نبَّه عليها المدابغي في حاشيته.

يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ/ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَتْقَى [٧/ب] قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا.

يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ [مِنْكُمْ][(١)]، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا.

يَا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ[(٢)] إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ.

يَا عِبَادِي! إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ[(٣)] إِيَّاهَا؛ فَمَنْ وَجَدَ[(٤)] خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٥)].

---

(١) الزيادة من (ز)، وهي ليست في صحيح مسلم.

(٢) (الْمِخْيَط): بكسر الميم، وفتح الياء، هو: الإبرة، قال العلماء: هذا تقريب إلى الأفهام، ومعناه: لا ينقص شيئًا أصلًا. شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/ ١٣٣).

(٣) (أُوَفِّيكُمْ): بضمِّ الهمزة، وفتح الواو، وتشديد الفاء من التوفية، وهي إعطاء الحق على التمام والكمال؛ أي: أعطيكم إياها؛ أي: جزاءها وافيًا تامًّا خيرًا كان أو شرًّا. **(حاشية المدابغي)**

(٤) في (س): عَمِلَ، والمثبت من (ز)، والمطبوع، وهو الموافق لما في صحيح مسلم.

(٥) صحيح مسلم برقم (٢٥٧٧).

الْحَديثُ الخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ

(٢٥) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه أَيْضًا، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: [يَا رَسُولَ اللهِ][(١)]! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ[(٢)] بِالْأُجُورِ؛ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ.

قَالَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللهُ[(٣)] لَكُمْ مَا تَصَّدَّقُونَ[(٤)] بِهِ[(٥)]؟! إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةً، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةً، وَأَمْرٌ[(٦)] بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعِ[(٧)] أَحَدِكُمْ/ صَدَقَةٌ. [٨/أ]

---

(١) من (ز)، والمطبوع.

(٢) (الدُّثُور): بضم الدال المهملة والمثلثة، جمع: دثر، بفتح الدال وسكون المثلثة. **(شرح القسطلاني)**

(٣) في (س): أوليس الله قد جعل لكم. والمثبت من (ز)، والمطبوع، وهو الموافق لصحيح مسلم.

(٤) الرواية فيها بتشديد الصاد والدال جميعًا، ويجوز في اللغة تخفيف الصاد. **(شرح ابن دقيق العيد)**

(٥) ليست في المطبوع.

(٦) بالرفع على الابتداء سوغ الابتداء بالنكرة عمله فيما بعده أو وقوعه في معرض التفصيل.

(٧) بضم الباء ويطلق على الجماع وعلى الفرج نفسه وكلاهما يصح إرادته هاهنا.

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ [رَسُولُ اللهِ ﷺ][(١)]: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ[(٢)] عَلَيْهِ وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ**».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٣)].

(١) من (ز).

(٢) قال الطيبي: أقحم همزة الاستفهام على سبيل التقرير بين «لو» وجوابها؛ تأكيدًا للاستخبار في قوله: «أرأيتم» عليه وزرٌ؛ أي: إثم، وجوابه محذوف؛ كأنهم قالوا: نعم. (حاشية المدابغي)

(٣) صحيح مسلم برقم (١٠٠٦).

الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ

(٢٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى[١] مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ[٢] يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ يَعْدِلُ[٣] بَيْنَ الِاثنينِ[٤] صَدَقَةٌ، وَيُعِينُ[٥] الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ[٦] لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ[٧] يَمْشِيهَا[٨] إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ[٩] الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ[١٠].

---

(١) (سُلَامَى) بِضَمِّ السِّين الْمُهْمِلَة، وَتَخْفِيف اللَّام، وَفتح الْمِيم، وبالألف: عِظَام الْأَصَابِع.

(٢) (كُلَّ يَوْمٍ): بِالنَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ؛ أَيْ: فِي كُلِّ يَوْمٍ.

(٣) في (ز): تعدل. وهي بفتح أوّل (يَعْدل) وكسر ثالثه، وهو مبتدأ تقديره: أن يعدل، مثل قوله: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

(٤) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ أو روايةٍ: «اثْنَيْنِ».

(٥) في (ز): وتعين.

(٦) في (ز): ترفع.

(٧) بِفَتحِ الخاء المرَّةُ الواحدةُ، وبالضَّمِّ مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ.

(٨) في (ز): يمشيها، ووضع تحتها نقطتين، وفوقها كذلك.

(٩) في (ز)، و(س): تميط، والمثبت من المطبوع.

(١٠) صحيح البخاري برقم (٢٩٨٩)، ومسلم برقم (١٠٠٩)، والأفعال فيه بالتاء، لا بالياء: (تعدل، وتعين).

الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

(٢٧) عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ[١] رضي الله عنه[٢] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ[٣]، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٤].

وَعَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ رضي الله عنه[٥] قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ»؟ قُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ؛ الْبِرُّ:

---

(١) (سَمْعَان): بِفَتْحِ السِّينِ وَكَسْرِهَا، نبَّه عليه النووي في شرحه على مسلم.

(٢) النَّوَّاس بن سمعان بن خالد بن عمرو بن قريط بن عبد بن أبي بكر بن كلاب، وفي التهذيب: الكلابي، ويقال: الأنصاري، قال ابن عبد البر: يقال: إن أباه وفد على النبي ﷺ فدعا له. التهذيب (١٠/ ٤٨٠).

(٣) كذا في النسخ وشرح ابن دقيق العيد، واللفظ في نسخ المتن، والمطبوع، وفي صحيح مسلم: (في نفسك).

(٤) صحيح مسلم برقم (٢٥٥٣).

(٥) هو أبو سالم، وقيل: أبو الشعثاء، وقيل: أبو سعيد وابصة بن معبد بن مالك بن عبيد الأسدي، من أسد خزيمة، كذا قاله ابن عبد البر، وقال ابن منده، وأبو نعيم: وابصة بن معبد بن عتبة بن الحارث بن مالك بن الحارث بن بشير بن كعب بن سعد بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة الأسدي، أسلم سنة تسع، سكن الكوفة، ثم تحول فأقام بالرقة إلى أن توفي بها. انظر: معرفة الصحابة، ترجمة رقم (٢٩٥٩)، والإصابة، ترجمة رقم (٩٠٩١).

[٨/ب] مَا اطْمَأَنَّتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ/ ، وَالْإِثْمُ: مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ(١)، رَوَيْنَاهُ في مُسْنَدَيِ الْإِمَامَيْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَالدَّارِمِيِّ(٢) [رَحِمَهُمَا اللهُ تَعَالَى](٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

(١) فوقها في نسخة (س) إشارةٌ إلى نسخةٍ: «صحيح».

(٢) مسند الإمام أحمد برقم (١٦٠٥٨)، ومسند الدارمي برقم (٢٥٥٢).

(٣) من المطبوع.

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالْعُشْرُونَ

(٢٨) عَنْ أَبِي نَجِيحٍ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه[١] قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ[٢] مِنْهَا الْعُيُونُ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ! كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ فَأَوْصِنَا، قَالَ: «**أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ [تَعَالَى][٣]، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ[٤]، وَإِنَّهُ[٥] مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ**

---

(١) (الْعِرْبَاضِ): بكسر العينِ، ومعناه: الطويل من الناس، ويطلق على الضخم العظيم، وعلى الغليظ الشديد. انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٣٢٨)، وهو مِن أصحابِ الصُّفَّةِ البَكَّائِينَ الْمُشْتَاقِينَ إلى اللهِ تعالى، كان يقولُ في دُعائِه: «كَبُرَتْ سِنِّي، وَوَهَنَ عَظْمِي؛ فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ». (ابْنِ سَارِيَةَ): والسارية: الأسطوانة. يُكْنَى (أَبَا نَجِيحٍ) بِفتْحِ النُّونِ وكسرِ الجيمِ وبِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، سكَنَ الشَّامَ، وماتَ بها سنةَ خَمْسٍ وسبعِينَ، روى عنهُ أَبُو أُمَامَةَ وجماعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ، ومرْوِيَّاتُهُ واحَدٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا. سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، و(الفتح المبين).

(٢) بفتح الرَّاء؛ أي: دمَعَتْ.

(٣) من (ز).

(٤) وفي لفظٍ للترمذي برقم (٢٦٧٦): (وإنْ عبْدٌ حبَشِيٌّ): بالرفع على حذف (كان) مع خبرها وبقاء اسمها؛ أي: وإن كان عبدٌ حبشي مولى عليكم، وهو قليل. (حاشية المدابغي).

(٥) في المطبوع: فإنَّه.

الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي[١]، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ[٢]، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) قوله: «من بعدي» ليس في المطبوع.

(٢) سنن أبي داود برقم (٤٦٠٧)، وسنن الترمذي برقم (٢٦٦).

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ

(٢٩) عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللهِ! أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي[١] الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ، قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ[٢] اللهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى[٣] لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ».

ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّك عَلَى أَبْوَابِ/ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ [٩/أ] تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ»، ثُمَّ تَلَا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾... حَتَّى بَلَغَ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾[٤] [السجدة: ١٦ ـ ١٧].

ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُك بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ[٥]؟ قُلْتُ:

---

(١) برفع (يدخلني)، والجملة صفة لعمل، وجواب الأمر محذوف، أي: يثيبك الله، ويجوز جزمه جواباً للأمر، وعليه فتنوين عمل؛ للتفخيم والتعظيم ليكون بالوصف مقيداً. انظر: منحة الباري؛ لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (٣/ ٤٨٣).

(٢) في (س): سَهَّلَهُ، والمثبت من (ز)، والمطبوع، وهو الموافق لما في صحيح مسلم.

(٣) قوله: «تَعَالَى» ليس في (ز)، والمطبوع.

(٤) في (س): تعملون، والمثبت من (ز)، والمطبوع.

(٥) (وَذِرْوَةِ سنَامِهِ): بكسر الذال وضمها: أعلى الشيء، وذروة الجبل: أعلاه، والجمع الذُّرى بالضم، والسنام: بالفتح: ما ارتفع من ظهر الجمل. الطيبي على المشكاة (٢/ ٤٨٧).

بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ».

ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُك بِمِلَاكِ[1] ذَلِكَ كُلِّهِ»؟ فقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ! فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، ثُمَّ قَالَ[2]: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ[3] وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟! فَقَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ[4] - إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»؟!.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[5]، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

---

(١) بفتح الميم وكسرها، إلا أنَّ الرواية بكسر الميم فقط؛ كما نقله العلامة المدابغي في حاشيته عن الإمام المناوي رحمهما الله تعالى.

(٢) في (ز): وَقَالَ.

(٣) في (ز): يا رسول الله.

(٤) بفتح الميم وكسر الخاء، وفتحها: ثقبة الأنف. (الطيبي)

(٥) سنن الترمذي برقم (٢٦١٦).

الْحَدِيثُ الثَّلاثُونَ

(٣٠) عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيِّ جُرْثُومِ بْنِ نَاشِرٍ[١] رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ [عَزَّ وَجَلَّ][٢] فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا[٣] عَنْهَا».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُ[٤].

---

(١) (الخُشَنِي): بمعجمةٍ مضمومةٍ، فمفتوحةٍ، فنونٍ، نسبةً إلى خُشينة قبيلة معروفة (جُرثوم): بجيم مضمومة فراء فمثلثة (ابْن ناشر)، وفي اسمه واسم أبيه أقوالٌ غير ذلك نحو أربعين قولًا؛ منها: اسمه جرهم، وقيل: جرثوم، بضم الجيم فيهما، وبضم الثاء المثلثة في الثاني، وقيل: عمرو، وقيل: الأشير، بكسر الشين المعجمة، وقيل غير ذلك، واسم أبيه ناشم، بالنون وشين معجمة مكسورة، ثم ميم، وقيل: ناشر بالراء، وقيل: ناشب بالباء الموحدة فى آخره، وقيل: ناشج بالجيم، وقيل: جرهم، وقيل: جرثومة، وقيل: جرثوم. انظر: تهذيب الأسماء واللغات؛ للمصنف (٢/ ١٩٩).

(٢) من (ز)، والمطبوع.

(٣) في (ز): فلا تَسْأَلُوا.

(٤) سنن الدارقطني (٤/ ١٨٤) برقم (٤٨١٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢١) برقم (١٩٧٢٥).

الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالثَّلاثُونَ

(٣١) عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللهُ/ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ؛ فَقَالَ: «**ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ**[١] **اللهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ**[٢] **النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ**». [٩/ب]

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَغَيْرُهُ[٣] بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ.

---

(١) بفتح الباء المشدَّدة، والأصل: «يحبِبْكَ» بكسر الأولى وسكون الثانية، مجزومٌ على جواب الأمرِ الذي هو «ازْهَدْ» فأسكنت الباءُ الأولى عند إرادةِ الإدْغَام بنقْلِ حركتِها إلى السَّاكن قبلها، وهو الحاءُ فاجْتمَع ساكنانِ، فحُرِّك الآخرُ لالتقَاء السَّاكِنيْنِ بالفتْحِ تَخْفيفًا.

(٢) في (ز): فيما في أيدي.

(٣) سنن ابن ماجه برقم (٤١٠٢)، والبيهقي في الشعب برقم (١٠٠٤٣).

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالثَّلاثُونَ

(٣٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مُسْنَدًا[(١)].

وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمُوَطَّإِ»[(٢)] [رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى][(٣)]، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا، فَأَسْقَطَ أَبَا سَعِيدٍ، وَلَهُ طُرُقٌ يَقْوَى بَعْضُهَا بِبَعْضٍ[(٤)].

---

(١) سنن ابن ماجه برقم (٢٣٤١)، والدارقطني (٤/ ٥١)، برقم (٣٠٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١١٤)، برقم (١١٣٨٤).

(٢) موطأ مالك (٢/ ٧٤٦).

(٣) من المطبوع.

(٤) في (ز): يقوي بعضها بعضًا.

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالثَّلاثُونَ

(٣٣) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنِ الْبَيِّنَةُ[١] عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ[٢]، وَغَيْرُهُ هَكَذَا، وَبَعْضُهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ».

---

(١) (لَكِنِ): مخففة مهملة، حرف استدراك، وقد بطل عملها؛ للاسم الواقع بعدها؛ لأنها جاءت بعد ما يشبه النفي، وهي إمَّا عاطفة للجملة بنفسها أو بواو مقدرة قبلها؛ حيث إنَّ المعنى: لا يعطى النَّاس بدعواهم. و(البَينةُ): مبتدأ مرفوع، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر.

(٢) الكبرى (١٠/ ٤٢٧)، والصغرى برقم (٣٣٨٦)، والطبراني في الكبير (١١/ ١١٧)، وعند البخاري برقم (٤٥٥٢) بلفظ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لذَهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ». . . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اليَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، ومسلم برقم (١٧١١) بلفظ: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ

(٣٤) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ/ اللهِ ﷺ [١٠/أ] يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ[١] بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٢].

(١) (فَلْيُغَيِّرْهُ): الفاء واقعة في جواب الشرط، واللام لام الأمر.

(٢) صحيح مسلم برقم (٤٩).

الْحَدِيثُ الخَامِسُ والثَّلاثُونَ

(٣٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا[١]، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إِخْوَانًا.

الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ[٢]، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ[٣]، التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[٤].

---

(١) أصلها: تتناجشوا؛ بتاءين، حُذِفَتْ إحداهما تخفيفًا، وهل هي تاء المضارعة أو تاء الكلمة؟ فيه خلاف، وكذلك الخلاف فيما قبلها، وهي: (تحاسدوا) وما بعدها: (تباغضوا)، ومعنى (تناجشوا): لا تُخادعوا، والمعنى هنا: لا يَزِد أحدُكم في ثمن سلعة لا يريد شراءها ليغرَّ بها من يريد شراءها؛ لأنَّ هذا غش وحرام. (المعين)

(٢) أي: لا يترك نصرته المشروعة، سيما مع الاحتياج أو الاضطرار إليها؛ لأنَّ من حقوق أخوة الإسلام التناصر. (الفتح المبين)

(٣) بالحاء المهملة والقاف؛ أي: لا يتكبر عليه ويستصغره ويذله. وتُرْوى: (يخفره) بالخاء المعجمة والفاء، وضم الياء أوَّله. ومعناه: يغدره. يقال: خفرت الرجل إذا أجرته وأمَّنْتَه، وأخفرته إذا لم تف بذمته وأسلمته وغدَرْته. (ابن دقيق العيد نقلاً عن القاضي عياض).

(٤) صحيح مسلم برقم (٢٥٦٤).

الحديث السادس والثلاثون

(٣٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَفَّسَ[(١)] عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللهُ [لَهُ][(٢)] بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ/ قَوْمٌ [١٠/ب] فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ؛ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ[(٣)] بِهَذَا اللَّفْظِ.

---

(١) (مَنْ نَفَّسَ) يقال: نفست عنه كربة تنفيسًا؛ إذا رفعته وفرجته عنه، مأخوذ من قولهم: أنت في نفس؛ أي: سعة، كأنَّ من كان في كُربةٍ وضيقٍ سدَّ عنه مداخل الأنفاس، فإذا فرج عنه فتحت المداخل. (الطيبي).

(٢) من المطبوع.

(٣) صحيح مسلم برقم (٢٦٩٩).

الْحَدِيثُ السَّابِعُ والثَّلاثُونَ

(٣٧) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَالَ:

«إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ: فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ.

وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا؛ كَتَبَهَا اللهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، فِي «صَحِيحَيْهِمَا»[1] بِهَذِهِ الْحُرُوفِ.

فَانْظُرْ يَا أَخِي وَفَّقَنَا اللهُ وَإِيَّاكَ إِلَى عَظِيمِ لُطْفِ اللهِ تَعَالَى، تَأَمَّلْ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ.

وَقَوْلُهُ: «عِنْدَهُ» إِشَارَةٌ إِلَى الِاعْتِنَاءِ بِهَا.

وَقَوْلُهُ: «كَامِلَةً» لِلتَّأْكِيدِ وَشِدَّةِ/ الِاعْتِنَاءِ بِهَا. [١١/أ]

وَقَالَ فِي السَّيِّئَةِ الَّتِي هَمَّ بِهَا ثُمَّ تَرَكَهَا: «كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً» فَأَكَّدَهَا بـ «كَامِلَةً»، وَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبَهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً، فَأَكَّدَ تَقْلِيلَهَا

---

(١) صحيح البخاري برقم (٦٤٩١)، وصحيح مسلم برقم (١٣١).

بـ «وَاحِدَةً»، وَلَمْ يُؤَكِّدْهَا بـ «كَامِلَةً»، فَللهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[1] لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

(١) «وتعالى» ليس في (ز)، والمطبوع.

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ

(٣٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ ﷺ: إنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ:

«مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ[١] عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ؛ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي[٢] يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ[٣]، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ[٤].

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[٥].

(١) في نسخة شرح ابن دقيق العيد: افترضته.

(٢) في (س): الذي، والمثبت من (ز)، والمطبوع.

(٣) في (ز): وإنْ سَأَلَني أَعْطَيْتُهُ.

(٤) في (ز): وَإنْ استعاذ بي أعذته. قال ابن الملقن في المعين: ضبط بالنون وبالباء الموحَّدة، وكلاهما صحيحٌ.

(٥) صحيح البخاري برقم (٦٥٠٢).

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالثَّلاثُونَ

(٣٩) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي: الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**[(١)].

حَدِيثٌ حَسَنٌ، رَوَاهُ ابْنُ مَاجه، وَالْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُمَا/[(٢)]. [١١/ب]

(١) (اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ): من (أكرهته على كذا) إذا حملتَهُ عليه قهرًا، والكره ـ بالضم ـ: المشقة، وبالفتح: الإكراه، وقال الكسائي: هما لغتان. (الفتح المبين)

(٢) سنن ابن ماجه برقم (٢٠٤٥)، والسنن الكبرى (٦/ ١٣٩)، وابن حبان في صحيحه برقم (٧٢١٩).

الْحَدِيثُ الأَرْبَعُونَ

(٤٠) عَنِ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ[١]: «**كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ**».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ - رضي الله عنهما - يَقُولُ: «إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ[٢].

(١) في (ز): وَقَالَ.

(٢) صحيح البخاري (٦٤١٦).

الْحَدِيثُ الحَادِي وَالأَرْبَعُونَ

(٤١) عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ - رضي الله عنهما - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ**».

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْحُجَّةِ»[1] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(١) يُرِيدُ بِصَاحِبِ كِتَابِ الْحُجَّةِ: الشَّيْخَ أَبَا الْفَتْحِ نَصْرَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْمَقْدِسِيَّ الشَّافِعِيَّ الْفَقِيهَ الزَّاهِدَ نَزِيلَ دِمَشْقٍ، وَكِتَابُهُ هَذَا هُوَ كِتَابُ «الْحُجَّةُ عَلَى تَارِكِ الْمَحَجَّةِ» يَتَضَمَّنُ ذِكْرَ أُصُولِ الدِّينِ عَلَى قَوَاعِدِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ. والحديث في مختصر الحجة (٢/ ٣٢) برقم (٢٥).

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالأَرْبَعُونَ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللهُ تَعَالَى:

«يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي؛ غَفَرْتُ لَك عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أُبَالِي.

يَا ابْنَ آدَمَ! لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتنِي؛ غَفَرْتُ لَكَ.

يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ[1] رَحِمَهُ اللهُ[2]، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(١) سنن الترمذي برقم (٣٥٤٠).

(٢) قوله: رَحِمَهُ اللهُ ليس في (ز).

[خَاتِمَةُ الكِتَابِ][1]

[بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ علَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلم، أَمَّا بَعْدُ][2]:

فَهَذَا آخِرُ مَا قَصَدْتُهُ مِنْ بَيَانِ الأَحَادِيثِ الَّتِي جَمَعَتْ قَوَاعِدَ الإِسْلَامِ/، وَتَضَمَّنَتْ مَا لَا يُحْصَى مِنْ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ فِي الأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَالآدَابِ وَسَائِرِ وُجُوهِ الأَحْكَامِ[3]. [١/١٢أ]

وَهَأَنَا[4] أَذْكُرُ بَابًا مُخْتَصَرًا جِدًّا في ضَبْطِ خَفِيِّ[5] أَلْفَاظِهَا مُرَتَّبَةً[6]؛ لِئَلَّا يُغْلَطَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَلِيَسْتَغْنِيَ بِهَا حَافِظُهَا عَنْ مُرَاجَعَةِ[7] غَيْرِهِ فِي ضَبْطِهَا.

---

(١) هذه خاتمة الإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ لكتابه «الأربعين» وأتبعها كما يفعل في كتبه بباب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات، وأكثرُ مَنْ نشر «الأربعين النووية» غفل عنها؛ وللفائدة وللأمانة العلمية ولطلبة العلم نهدي لهم هذه الوريقات بعد أن تمت مقابلتها على ثلاث نسخ خطية نفيسة، والحمد لله أولًا وآخرًا.

(٢) من (ز٢)، نسخة خطيَّة مفردة عن الأحاديث في ضَبْطِ أَلْفَاظِهَا.

(٣) من قوله: «فهذا آخر ما قصدته». . . إلى قوله: «وجوه الأحكام» ليس في (ز٢).

(٤) في (ز٢): فإنِّي.

(٥) ليست في (س)، والمطبوع، والمثبت من (ز٢).

(٦) في (ز٢): خَفِيِّ أَلْفاظِ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّة.

(٧) ليست في (ز٢).

ثُمَّ أَشْرَعُ في شَرْحِهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى في كِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ، وَأَرْجُو مِنْ فَضْلِ اللهِ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنِي فِيهِ لِبَيَانِ مُهِمَّاتٍ مِنَ اللَّطَائِفِ، وَجُمَلٍ مِنَ الْفَوَائِدِ [وَالْمَعَارِفِ][(١)]، لَا يَسْتَغْنِي مُسْلِمٌ عَنْ مَعْرِفَةِ مِثْلِهَا، وَيَظْهَرُ لِمُطَالِعِهَا جَزَالَةُ هَذِهِ الأَحَادِيثِ وَعِظَمُ فَضْلِهَا، وَمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَائِسِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا، وَالْمُهِمَّاتِ[(٢)] الَّتِي وَصَفْتُهَا، وَيَعْلَمُ بِهَا الْحِكْمَةَ فِي اخْتِيَارِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ الأَرْبَعِينَ، وَأَنَّهَا حَقِيقَةٌ بِذَلِكَ عِنْدَ النَّاظِرِينَ.

وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُهَا عَنْ هَذَا الْجُزْءِ؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُ ذَا الْجُزْءِ بِانْفِرَادِهِ، ثُمَّ مَنْ أَرَادَ ضَمَّ الشَّرْحِ إِلَيْهِ؛ فَلْيَفْعَلْ، وَللهِ عَلَيْهِ الْمِنَّةُ بِذَلِكَ؛ إِذْ[(٣)] يَقِفُ عَلَى نَفَائِسِ اللَّطَائِفِ[(٤)] الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنْ كَلَامِ مَنْ قَالَ اللهُ [جَلَّ ذِكْرُهُ][(٥)] فِي حَقِّهِ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]، وَللهِ الْحَمْدُ [وَالْمِنَّةُ][(٦)] أَوَّلًا وَآخِرًا، وبَاطِنًا[(٧)] وَظَاهِرًا/ [عَلَى نِعَمِهِ][(٨)]. [١٢/ب]

---

(١) من (ز٢)، والمطبوع.

(٢) في (ز٢): المهمات، بدون واو.

(٣) في (ز٢): إنْ.

(٤) في (ز٢): القطائف.

(٥) من (ز٢).

(٦) من المطبوع.

(٧) في المطبوع: باطنًا، بدون واو.

(٨) من المطبوع.

بَابٌ

الإِشَارَاتُ[١] إِلَى ضَبْطِ الأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَاتِ

هَذَا الْبَابُ وَإِنْ تَرْجَمْتُهُ بِالْمُشْكِلَاتِ فَقَدْ أُنَبِّهُ فِيهِ[٢] عَلَى أَلْفَاظٍ مِنَ[٣] الْوَاضِحَاتِ.

فِي الْخُطْبَةِ

«نَضَّرَ اللهُ امْرَأً»: رُوِيَ بِتَشْدِيدِ الضَّادِ وَتَخْفِيفِهَا، وَالتَّشْدِيدُ [يُذْكَرُ][٤] أَكْثَرَ؛ وَمَعْنَاهُ: حَسَّنَهُ وَجَمَّلَهُ.

الْحَدِيثُ الأَوَّلُ

«أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ»: عمر رضي الله عنه، هُوَ أَوَّلُ مَنْ سُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» الْمُرَادُ: لَا تُحْسَبُ الْأَعْمَالُ الشَّرْعِيَّةُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

قَوْلُهُ ﷺ: «فَهِجرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ» مَعْنَاهُ: مَقْبُولَةٌ.

---

(١) في (ز٢): الإشارة.
(٢) ليست في (ز٢).
(٣) ليست في (ز٢).
(٤) من (ز٢).

الْحَدِيثُ الثَّانِي

«لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ»: هُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ «يرى».

قَوْلُهُ: «وتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ، وَشَرِّهِ»، مَعْنَاهُ: تَعْتَقِدُ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدَّرَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ قَبْلَ خَلْقِ الْخَلْقِ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ [قَائِمَةٌ][(١)] بِقَضَاءِ اللهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ وَهُوَ مُرِيدٌ لَهَا.

قَوْلُهُ: «فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا»: هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ؛ أَيْ: عَلَامَتِهَا، وَيُقَالُ: «أَمَار» بِلَا هَاءٍ لُغَتَانِ[(٢)]، لَكِنِ الرِّوَايَةُ بِالْهَاءِ.

قَوْلُهُ: «تلِدَ الْأَمَةُ رَبَّتَهَا»؛ أَيْ: سَيِّدَتَهَا؛ وَمَعْنَاهُ: أَنْ تَكْثُرَ السَّرَارِي حَتَّى تَلِدَ الْأَمَةُ السُّرِّيَّةُ بِنْتًا لِسَيِّدِهَا، وَبِنْتُ السَّيِّدِ فِي مَعْنَى السَّيِّدِ، وَقِيلَ: يَكْثُرُ بَيْعُ السَّرَارِي/؛ حَتَّى تَشْتَرِيَ الْمَرْأَةُ أُمَّهَا وَتَسْتَعْبِدَهَا جَاهِلَةً بِأَنَّهَا أُمُّهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَقَدْ أَوْضَحْتُهُ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»[(٣)] بِدَلَائِلِهِ[(٤)] وَجَمِيعِ طُرُقِهِ. [١/١٣أ]

قَوْلُهُ: «العَالَةَ»؛ أَيِ: الْفُقَرَاءَ؛ وَمَعْنَاهُ: أَنَّ أَسَافِلَ النَّاسِ يَصِيرُونَ أَهْلَ ثَرْوَةٍ ظَاهِرَةٍ.

قَوْلُهُ: «لَبِثْتُ مَلِيًّا»: هُوَ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ؛ أَيْ: زَمَانًا كَثِيرًا، وَكَانَ[(٥)]

---

(١) من المطبوع.
(٢) ليست في (ز٢).
(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٥٩).
(٤) ليست في (ز٢).
(٥) في (ز٢): أَوْ كَانَ.

ذَلِكَ ثَلَاثًا[١]، هَكَذَا جَاءَ[٢] مُبَيَّنًا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا[٣].

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ

«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا [هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ][٤] فَهُوَ رَدٌّ»؛ أَيْ: مَرْدُودٌ، كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ.

الْحَدِيثُ السَّادِسُ

«فَقَدِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ»؛ أَيْ: صَانَ عِرْضَهُ ودِينَهُ، وَحَمَى عِرْضَهُ[٥] مِنْ وُقُوعِ النَّاسِ فِيهِ.

قَوْلُهُ: «يُوشِكُ»: هُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ الشِّينِ؛ أَيْ: يُسْرِعُ وَيَقْرُبُ.

قَوْلُهُ: «حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ» مَعْنَاهُ: الَّذِي حَمَاهُ اللهُ تَعَالَى وَمَنَعَ دُخُولَهُ... هُوَ الْأَشْيَاءُ الَّتِي حَرَّمَهَا.

الْحَدِيثُ السَّابِعُ

قَوْلُهُ: «عَنْ أَبِي رُقَيَّةَ»: هُوَ بِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ.

قَوْلُهُ: «الدَّارِيِّ»: مَنْسُوبٌ إِلَى جَدٍّ لَهُ، اسْمُهُ: الدَّارُ، وَقِيلَ: إِلَى

---

(١) أي: ثلاثة أيّام، كما عند الترمذي، وأبي داود، فالتنوين في (ثلاثًا) تنوين العوض عن المضاف إليه.

(٢) ليست في (ز٢).

(٣) سنن أبي داود برقم (٤٦٩٥)، وسنن الترمذي برقم (٢٦١٠) من حديث عمر رضي الله عنه، وأخرجه النسائي (٨/ ٩٧)، وأحمد (١/ ٥٢).

(٤) من (ز٢).

(٥) في المطبوع: صان دينه، وحمى عرضه.

مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: دَارِين[(١)]، وَيُقَالُ فِيهِ أَيْضًا: الدَّيْرِيُّ نِسْبَةً إِلَى دَيْرٍ كَانَ يَتَعَبَّدُ فِيهِ، وَقَدْ بَسَطْتُ الْقَوْلَ فِي إِيضَاحِهِ[(٢)]/ فِي أَوَائِلِ «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»[(٣)]. [١٣/ب]

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ

قَوْلُهُ: «وَاخْتِلَافُهُم»: هُوَ بِرَفْعِ[(٤)] الْفَاءِ لَا بِكَسْرِهَا.

الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ

قَوْلُهُ: «غُذِيَ بِالْحَرَامِ»: هُوَ بِضَمِّ الْغَيْنِ وَكَسْرِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ الْمُخَفَّفَةِ.

الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ

«دَعْ مَا يَرِيبُكَ»: [هُوَ][(٥)] بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّهَا لُغَتَانِ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ وَأَشْهَرُ؛ مَعْنَاهُ[(٦)]: اتْرُكْ مَا شَكَكْتَ فِيهِ وَاعْدِلْ إِلَى مَا لَا تَشُكُّ فِيهِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ

قَوْلُهُ: «يَعْنِيهِ»: [هُوَ][(٧)] بِفَتْحِ أَوَّلِهِ.

---

(١) بكسر الراء بلدة بالبحرين والنسبة إليها داري، وهو محطُّ السُّفُن، كان يُجلب إليه العِطر من الهند، ولذلك قيل للعطّار: داري.

(٢) في (ز٢): فيه.

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٤٢).

(٤) في (ز٢): بضمِّ.

(٥) من (ز٢).

(٦) في (ز٢): ومعناه.

(٧) من (ز٢).

الْحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ

قَوْلُهُ: «الثَّيِّبُ الزَّانِي» مَعْنَاهُ: الْمُحْصَنُ إِذَا زَنَى، وَلِلْإِحْصَانِ شُرُوطٌ مَعْرُوفَةٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ[١].

الْحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَر

قَوْلُهُ: «لِيَصمُتْ»: هَوَ[٢] بِضَمِّ الْمِيمِ.

الْحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ

«القِتلَةُ»، و«الذِّبْحَةُ»: بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا[٣].

قَوْلُهُ: «وَلْيُحِدَّ»: هُوَ[٤] بِضَمِّ الْيَاءِ، وَكَسْرِ الْحَاءِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، يُقَالُ: أَحَدَّ السِّكِّينَ، وَحَدَّدَهَا[٥]، وَاسْتَحَدَّهَا بِمَعْنًى.

الْحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ

«جُنْدُب»: بِضَمِّ الْجِيمِ، وَبِضَمِّ الدَّالِ وَفَتْحِهَا. و«جُنَادَةُ»: بضم الجيم.

الْحَدِيثُ التَّاسِعَ عَشَرَ

«تُجَاهَكَ»: بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْهَاءِ؛ أَيْ: أَمَامَكَ؛ كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى.

---

(١) ذكر المصنف هذه الشروط في كتابه روضة الطالبين (١٠/ ٨٦).
(٢) ليست في (ز٢) والمطبوع.
(٣) في (ز٢): أوَّلها.
(٤) ليست في (ز٢).
(٥) في (ز٢): وحدَّها.

«تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ»؛ أَيْ: تَحَبَّبْ إِلَيْهِ بِلُزُومِ طَاعَتِهِ، وَاجْتِنَابِ مُخَالَفَتِهِ.

الْحَدِيثُ الْعِشْرُونَ

«إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ[١] . . . فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»، مَعْنَاهُ: إِذَا أَرَدْتَ فِعْلَ شَيْءٍ: فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا تَسْتَحِي/ مِنَ اللهِ [وَمِنَ النَّاسِ][٢] فِي فِعْلِهِ؛ فَافْعَلْهُ[٣]، وَإِلَّا فَلَا، وَعَلَى هَذَا مَدَارُ الْإِسْلَامِ. [١٤/أ]

الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ

[قَوْلُهُ ﷺ][٤]: «قُلْ آمَنْتُ بِاللهِ ثُمَّ اسْتَقِمْ»؛ أَيِ: اسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ، مُمْتَثِلًا أَمْرَ اللهِ [تَعَالَى][٥]، مُجْتَنِبًا نَهْيَهُ[٦].

الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ

قَوْلُهُ ﷺ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ».

الْمُرَادُ بِـ «**الطُّهُور**»: الوُضُوءُ، قِيلَ: مَعْنَاهُ: يَنْتَهِي تَضْعِيفُ ثَوَابِهِ إِلَى نِصْفِ أَجْرِ الْإِيمَانِ، وَقِيلَ: الْإِيمَانُ يَجُبُّ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْخَطَايَا، وَكَذَا[٧] الْوُضُوءُ، لَكِنِ الْوُضُوءُ تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى الْإِيمَانِ، فَصَارَ

---

(١) في (ز٢): تستح، بحذف الياء.
(٢) من (ز٢)، والمطبوع.
(٣) ليست في (ز٢).
(٤) من (ز٢).
(٥) من (ز٢)، والمطبوع.
(٦) في (ز٢): نواهيه.
(٧) في (ز٢): وكذلك.

نِصْفًا، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْإِيمَانِ: الصَّلَاةُ، وَالطُّهُورُ شَرْطٌ لِصِحَّتِهَا، فَصَارَ كَالشَّطْرِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ[١] ﷺ: «وَالْحَمْدُ لِلهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ»؛ أَيْ: ثَوَابُهَا. «وَسُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلهِ تَمْلَآنِ»[٢]؛ أَيْ: لَوْ قُدِّرَ ثَوَابُهُمَا[٣] جِسْمًا؛ لَمَلأَا، وَسَبَبُهُ: مَا اشْتَمَلَتَا عَلَيْهِ مِنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّفْوِيضِ إِلَى اللهِ تَعَالَى[٤].

«وَالصَّلَاةُ نُورٌ»؛ أَيْ: تَمْنَعُ مِنَ الْمَعَاصِي، وَتَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ، وَتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ، وَقِيلَ: يَكُونُ ثَوَابُهَا نُورًا لِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقِيلَ: إِنَّهَا[٥] سَبَبٌ لِاسْتِنَارَةِ الْقَلْبِ.

«وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ»؛ أَيْ: حُجَّةٌ لِصَاحِبِهَا فِي أَدَاءِ حَقِّ الْمَالِ، وَقِيلَ: حُجَّةٌ فِي إِيمانِ صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ لَا يَفْعَلُهَا غَالِبًا.

«وَالصَّبْرُ/ ضِيَاءٌ»؛ أَيْ: الصَّبْرُ الْمَحْبُوبُ، وَهُوَ الصَّبْرُ عَلَى طَاعَةِ [١٤/ب] اللهِ تَعَالَى، وَالْبَلَاءِ، وَمَكَارِهِ الدُّنْيَا، وَعَنِ الْمَعَاصِي؛ وَمَعْنَاهُ: لَا يَزَالُ صَاحِبُهُ مُسْتَضِيئًا مُسْتَمِرًّا عَلَى الصَّوَابِ.

[قَوْلُهُ][٦]: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ» مَعْنَاهُ: كُلُّ إِنْسَانٍ يَسْعَى بِنَفْسِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَبِيعُهَا لِلهِ تَعَالَى بِطَاعَتِهِ فَيَعْتِقُهَا مِنَ الْعَذَابِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَبِيعُهَا لِلشَّيْطَانِ وَالْهَوَى بِاتِّبَاعِهِمَا.

---

(١) في المطبوع: قوله، بدون واو.
(٢) من قوله: أي: ثوابها... إلى هنا ليس في (ز٢).
(٣) في (ز٢): ثوابها.
(٤) في (ز٢): ﷻ.
(٥) في (ز٢): لأنَّها.
(٦) من (ز٢).

«فَيُوبِقُهَا»؛ أَيْ: يُهْلِكُهَا[١]، وَقَدْ بَسَطْتُ [شَرْحَ][٢] هَذَا الْحَدِيثِ فِي [أَوَّلِ][٣] «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»[٤]، فَمَنْ أَرَادَ زِيَادَةً؛ فَلْيُرَاجِعْهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ

قَوْلُهُ تَعَالَى: «حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»؛ أَيْ: تَقَدَّسْتُ عَنْهُ، فَالظُّلْمُ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ مُجَاوَزَةُ الْحَدِّ أَوِ التَّصَرُّفُ[٥] فِي غَيْرِ مِلْكٍ، وَهُمَا جَمِيعًا مُحَالٌ فِي حَقِّ اللهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلَا[٦] تَظَالَمُوا»: هُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ؛ أَيْ: لَا[٧] تَتَظَالَمُوا.

قَوْلُهُ تَعَالَى: «كَمَا يَنْقُصُ الْمِخْيَطُ»: هُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْخَاءِ وَفَتْحِ الْيَاءِ[٨]؛ أَيِ: الْإِبْرَةُ، وَمَعْنَاهُ: لَا يُنْقِصُ شَيْئًا.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالعِشْرُونَ

«الدُّثُور»: بِضَمِّ الدَّالِ وَالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ؛ الْأَمْوَالُ، وَاحِدُها دَثْرٌ؛ كَفَلْسٍ وَفُلُوسٍ.

---

(١) في (ز٢): مهلكُهَا.
(٢) من (ز٢)، والمطبوع.
(٣) من (ز٢)، والمطبوع.
(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٠٠ ـ ١٠٢).
(٥) في (ز٢): والتصرف.
(٦) في (ز٢): لا.
(٧) ليست في (ز٢).
(٨) وفتح الياء ليست في (ز٢).

قَوْلُهُ: «وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ»: هُوَ بِضَمِّ الْبَاءِ وَإِسْكَانِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ إِذَا نَوَى بِهِ الْعِبَادَةَ؛ وَهُوَ قَضَاءُ حَقِّ الزَّوْجَةِ/ ، وَطَلَبُ وَلَدٍ صَالِحٍ، وَإِعْفَافُ النَّفْسِ وَكَفُّهَا عَنِ الْمَحَارِمِ. [١٥/أ]

الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ

«السُّلَامى»: بِضَمِّ السِّينِ، وَتَخْفِيفِ اللَّام، وَفَتْحِ الْمِيمِ، وَجَمْعُهُ سُلَامَيات بِفَتْحِ الْمِيمِ: وَهِيَ الْمَفَاصِلُ وَالْأَعْضَاءُ، وَهِيَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَسِتُّونَ، ثَبَتَ ذَلِكَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»(١) عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

«النَّوَّاس»: بِفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الوَاوِ. وَ«سَمْعَان»: بِكَسْرِ السِّينِ وَفَتْحِهَا.

قَوْلُهُ: «حَاكَ [فِي الصَّدْرِ](٢)»: بِالْحَاءِ [الْمُهْمَلَةِ](٣) وَالْكَافِ؛ أَيْ: تَرَدَّدَ. «وَابِصَة» بِكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ.

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ

«العِرْبَاضُ»: بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَبِالْمُوَحَّدَةِ(٤). و(سَارِيَة): بِالسِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتُ.

قَوْلُه: «ذَرَفتْ»: بِفَتْحِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَالرَّاءِ؛ أَيْ: سَالَتْ(٥).

---

(١) برقم (١٠٠٧).
(٢) من (ز٢).
(٣) من المطبوع.
(٤) في (ز٢): وبالباء الموحدة.
(٥) هذه الجملة كلها ساقطة من (ز٢).

قَوْلُهُ: «بِالنَّوَاجِذِ»: هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ؛ وَهِيَ الْأَنْيَابُ، وَقِيلَ: الْأَضْرَاسُ. و«البدعة»: مَا عُمِلَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ.

الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ

وَ«ذِرْوَةُ السَّنَامِ»: بِكَسْرِ الذَّالِ وَضَمِّهَا؛ أَيْ[١]: أَعْلَاهُ. «مِلَاك الشَّيْءِ» بِكَسْرِ الْمِيمِ؛ أَيْ: مَقْصُودُهُ.

قَوْلُهُ: «يَكُبُّ [النَّاس]»[٢]: هُوَ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْكَافِ.

الْحَدِيثُ الثَّلَاثُونَ

«الخُشَني»: بِضَمِّ الْخَاءِ وَفَتْحِ الشِّينِ الْمُعْجَمَتَيْنِ وَبِالنُّونِ، مَنْسُوبٌ إِلَى خُشَيْنَةَ؛ قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ.

[١٥/ب] قَوْلُه: «جُرْثوم»: بِضَمِّ الْجِيمِ وَالثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ وَإِسْكَانِ الرَّاءِ بَيْنَهُمَا/، وَفِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ[٣].

[الْحَدِيثُ الحادي وَالثَّلَاثُونَ

قوله: «يُحِبَّكَ» الْأَصْلُ[٤]: «يحبِبْك» قَوْلُه: «يُحْبِبْكَ»: بِكَسْرِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيةِ، مَجْزُومٌ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ الَّذِي هُوَ «ازْهَدْ» فَأُسْكِنَتِ الْبَاءُ الْأُولَى عِنْدَ إِرَادَةِ الْإِدْغَامِ بِنَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ـ وَهُوَ الْحَاءُ ـ فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، فَحُرِّكَ الْآخَرُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بِالْفَتْحِ تَخْفِيفًا].

---

(١) ليست في (ز٢).

(٢) من (ز٢).

(٣) ليست في (ز٢).

(٤) الزيادة من المعين على تفهم الأربعين (ص: ٣٦٥).

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالثَّلاثُونَ

«وَلَا ضِرَارَ»: هُوَ بِكَسْرِ الضَّادِ.

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ

«فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ... فَبِقَلْبِهِ» مَعْنَاهُ: فَلْيَكْرَهْهُ[١] بِقَلْبِهِ. «وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»؛ أَيْ: أَقَلُّهُ ثَمْرَةً.

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالثَّلاثُونَ

[«وَلَا يَكْذِبُهُ»: هُوَ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَإِسْكَانِ الْكَافِ][٢].

قَوْلُهُ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ»: هُوَ بِإِسْكَانِ السِّينِ؛ أَيْ: يَكْفِيهِ مِنَ الشَّرِّ[٣].

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ

«فَقَدْ آذَنْتُهُ»: هُوَ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ؛ أَيْ: أَعْلَمْتُهُ بِأَنَّهُ مُحَارِبٌ لِي.

قَوْلُهُ: «اسْتَعَاذَنِي» ضَبَطُوهُ بِالنُّونِ وَبِالبَاءِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

الْحَدِيثُ الأَرْبَعُونَ

«كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، [أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ]»[٤]؛ أَيْ: لَا تَرْكَنْ إِلَيْهَا، وَلَا تَتَّخِذْهَا وَطَنًا، وَلَا تُحَدِّثْ نَفْسَكَ بِطُولِ الْبَقَاءِ فِيهَا، وَلَا بِالِاعْتِنَاءِ بِهَا، وَلَا تَتَعَلَّقْ مِنْهَا بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْغَرِيبُ فِي غَيْرِ

---

(١) في (ز٢): فينكره.

(٢) ليس في (س)، والمثبت من (ز٢)، والمطبوع، إلا أن كلمة (هو) ليست في (ز٢).

(٣) (من الشر) ليست في (ز٢).

(٤) من (ز٢).

وَطَنِهِ، وَلَا تَشْتَغِلْ فِيهَا بِمَا لَا يَشْتَغِلُ بِهِ الْغَرِيبُ الَّذِي يُرِيدُ الذَّهَابَ إِلَى أَهْلِهِ.

الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالأَرْبَعُونَ

«عَنَانَ السَّمَاءِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ؛ قِيلَ: هُوَ السَّحَابُ، وَقِيلَ: مَا[1] عَنَّ لَكَ مِنْهَا[2]؛ أَيْ: مَا ظَهَرَ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ.

قَوْلُهُ: «بِقُرَابِ[3] الْأَرْضِ»: بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِهَا لُغَتَانِ رُوِيَ بِهِمَا، وَالضَّمُّ أَشْهَرُ؛ وَمَعْنَاهُ: مَا يُقَارِبُ مَلأَهَا.

فَصْلٌ

اعْلَمْ: أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ أَوَّلًا: «**مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا**».

مَعْنَى الْحِفْظِ هُنَا: أَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا، وَلَا عَرَفَ مَعْنَاهَا، هَذَا حَقِيقَةُ مَعْنَاهُ، وَبِهِ يَحْصُلُ انْتِفَاعُ الْمُسْلِمِينَ، لَا بِحِفْظِ مَا لَا يَنْقُلُهُ إِلَيْهِمْ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

لَهُ الْحَمْدُ وَالْفَضْلُ وَالْمِنَّةُ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ والْعِصْمَةُ، الْحَمْدُ للهِ[4] الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وما كُنَّا لِنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ، وَصَلَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَسَائِرِ النَّبِيِّينَ وَآلِ كُلٍّ، وَجَمِيعِ الصَّالِحِينَ، الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ[5].

---

(١) ليست في (ز٢).

(٢) ليست في (ز٢).

(٣) في (س): قراب، والمثبت من المطبوع.

(٤) من قوله: والمنة. . . . إلى هنا ليس في (ز٢).

(٥) في (ز٢): وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

قَالَ مَؤُلِّفُهُ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْحَافِظُ الضَّابِطُ الْمُتْقِنُ الْمُحَقِّقُ مُحْيي الدِّين يَحْيَى النَّوَاوِيُّ ـ عَفَا اللهُ عَنْهُ ـ : فَرَغْتُ مِنْهُ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ، التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى، سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَسِتِّمِائَةٍ/ . [١٦/أ]

وصَلَّى الله عَلى سيدِنا مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصحبه وسلَّم

فهرس الموضوعات

مقدمة إدارة الشؤون الإسلامية لكتاب الأربعين النووية ٤
المقدمة ٦
النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ٨
بيانات النسختين الخطِّيَّتين ٨
نماذج النسخ الخطيَّة ١٠
منهج العمل في كتاب الأربعين النووية ٢٠
الكتب التي استعنت بها في التحقيق: ٢١
ترجمة الإمام النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ٢٢
شيوخه ٢٥
أَوَّلًا: شيوخه في الفقه ٢٥
ثانيًا: شيوخه في الحديث ٢٥
ثالثًا: شيوخه في علم الأصول ٢٦
رابعًا: شيوخه في النحو واللغة ٢٦
مؤلفاته ٢٧
أَوَّلًا: في الحديث وعلومه ٢٧
ثانيًا: في الفقه ٢٨
ثالثًا: في اللغة ٢٩
رابعًا: في علوم القرآن ٢٩

الكلام على متن الأربعين النووية ٣١
المسألة الأولى: أحاديث الأربعين وسبب تسميتها بذلك ٣١
المسألة الثانية: أصل الأربعين النَّوَوِيَّة ٣٥
المسألة الثالثة: الاتِّفاق على ضعف حديث ٣٥
المسألة الرابعة: شرْط الإمام النَّوَوِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في الأربعين النَّوَوِيَّة . ٣٦
المسألة الخامسة: كلُّ حديث من أحاديث الأربعين النَّوَوِيَّة قاعدة عظيمة يَدُور عليها الإسلام ٣٧
[مقدِّمَةٌ] ٣٨
[خُطبةُ الكِتَاب] ٣٨
الحَدِيثُ الأَوَّلُ ٤٤
الحَدِيث الثَّانِي ٤٥
الحَدِيثُ الثَّالِثُ ٤٧
الحَدِيثُ الرَّابِعُ ٤٨
الحَدِيثُ الخَامِسُ ٤٩
الحَدِيثُ السَّادِسُ ٥٠
الحَدِيثُ السَّابِعُ ٥١
الحَدِيثُ الثَّامِنُ ٥٢
الحَدِيثُ التَّاسِعُ ٥٣
الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ ٥٤
الحَدِيثُ الحَادِي عَشَرَ ٥٥
الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ ٥٦
الْحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ ٥٧
الْحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ ٥٨
الْحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ ٥٩

الْحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ ٦٠
الْحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ ٦١
الْحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ ٦٢
الْحَدِيثُ التَّاسِعَ عَشَرَ ٦٣
الْحَدِيثُ الْعِشْرُونَ ٦٤
الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ ٦٥
الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ ٦٦
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ ٦٧
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ ٦٨
الْحَدِيثُ الخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ ٧٠
الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ ٧٢
الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ ٧٣
الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالْعُشْرُونَ ٧٥
الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ ٧٧
الْحَدِيثُ الثَّلاثُونَ ٧٩
الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالثَّلاثُونَ ٨٠
الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالثَّلاثُونَ ٨١
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالثَّلاثُونَ ٨٢
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ ٨٣
الْحَدِيثُ الخَامِسُ والثَّلاثُونَ ٨٤
الحديث السادس والثلاثون ٨٥
الْحَدِيثُ السَّابِعُ والثَّلاثُونَ ٨٦
الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ ٨٨
الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالثَّلاثُونَ ٨٩

الْحَدِيثُ الأَرْبَعُونَ ٩٠
الْحَدِيثُ الحَادِي وَالأَرْبَعُونَ ٩١
الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالأَرْبَعُونَ ٩٢
[خَاتِمَةُ الْكِتَابِ] ٩٣
بَابُ الإِشَارَاتُ إِلَى ضَبْطِ الأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَاتِ ٩٥
فِي الْخُطْبَةِ ٩٥
الْحَدِيثُ الأَوَّلُ ٩٥
الْحَدِيثُ الثَّانِي ٩٦
الْحَدِيثُ الْخَامِسُ ٩٧
الْحَدِيثُ السَّادِسُ ٩٧
الْحَدِيثُ السَّابِعُ ٩٧
الْحَدِيثُ التَّاسِعُ ٩٨
الْحَدِيثُ الْعَاشِرُ ٩٨
الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ ٩٨
الْحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ ٩٨
الْحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ ٩٩
الْحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَر ٩٩
الْحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ ٩٩
الْحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ ٩٩
الْحَدِيثُ التَّاسِعَ عَشَرَ ٩٩
الْحَدِيثُ الْعِشْرُونَ ١٠٠
الْحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ ١٠٠
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ ١٠٠
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالعِشْرُونَ ١٠٢

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالعِشْرُونَ ١٠٢
الْحَدِيثُ السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ ١٠٣
الْحَدِيثُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ ١٠٣
الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ ١٠٣
الْحَدِيثُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ ١٠٤
الْحَدِيثُ الثَّلاثُونَ ١٠٤
الْحَدِيثُ الحادي وَالثَّلاثُونَ ١٠٤
الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالثَّلاثُونَ ١٠٥
الْحَدِيثُ الرَّابِعُ وَالثَّلاثُونَ ١٠٥
الْحَدِيثُ الْخَامِسُ وَالثَّلاثُونَ ١٠٥
الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالثَّلاثُونَ ١٠٥
الْحَدِيثُ الأَرْبَعُونَ ١٠٥
الْحَدِيثُ الثَّانِي وَالأَربَعُونَ ١٠٦
فَصْلٌ ١٠٦
فهرس الموضوعات ١٠٩